دراسات فى تاريخ آسيا الحديث :

تجارة الأسلحة فى غرب آسيا

(فارس — أفغانستان — الخليج العربى)

(١٩١٠ — ١٩١٣)

دكتور جاد محمد طه

لقد كان لتجارة الأسلحة فى غربى آسيا فى السنوات الخمس التى سبقت الحرب العالمية الأولى تأثيرات خطيرة على الدول القائمة بهذه التجارة وعلى الموقف الدولى بصفة عامة .

وإبان المنافسة البريطانية الفرنسية فى مناطق الخليج العربى ، عمدت فرنسا إلى إقامة تجارة رائجة فى الأسلحة والذخائر فى المنطقة . وكانت معظم الأسلحة والذخائر تصدر من ميناء جيبوتى الخاضع للفرنسيين ، حيث يحملها التجار إلى الخليج العربى ومن هناك كانت تصدر إلى ساحل بلوخستان وفارس ثم إلى أفغانستان ومقاطعات وسط آسيا ، مما أدى إلى حدوث اضطرابات على الحدود الشمالية الغربية للهند[١] .

وقد ضغطت بريطانيا على دول غربى آسيا لمنع هذه التجارة فى أراضيها ، ونتيجة لذلك أصدر شاه فارس أمراً إمبراطورياً فى عام ١٨٨١ ، ثم أكده بقانون فى عام ١٩٠٠ منحت بمقتضاه السفن الحربية البريطانية الحق فى الإستيلاء على الأسلحة المنقولة إلى الموانىء الفارسية[٢] . كما عقدت الاتفاقات التى تحرم هذه التجارة مع شيوخ البحرين (١٨٩٨) والكويت (١٩٠٠) وشيوخ الساحل المهادن (١٩٠٢) .

---

(١) P. Harrison, The Arab at Home, p. 96.

(٢) India Office Library, Political Dept., B. 182, Arms Traffic at Muscat, 15 Feb. 1911.

أما قطر فكانت الاستثناء الوحيد من القاعدة العامة لمنع التجارة فى الأسلحة فى حدود الخليج العربى غربى رأس موسا نديم .

وفى عام ١٨٩٨ ، وافق سلطان مسقط على منع تصدير الأسلحة من أراضيه إلى الهند وفارس ، ومنح السفن البريطانية السلطة فى تحقيق هذا المنع .

إلا أن استيراد الأسلحة إلى مسقط ثم تصديرها إلى جهات أخرى غير الهند وفارس ظل دون ضابط ، وكانت النتيجة أن أصبحت مسقط هى السوق الرئيسية للأسلحة فى كل منطقة غربى آسيا ووسطها(١) .

وكان أهم طريق لتوزيع الأسلحة هو الطريق الذى يبدأ من مسقط إلى ساحل مكران فى فارس ثم إلى أفغانستان والحدود الشمالية الغربية للهند — كما ذكرنا — إلا أنه نتيجة للنشاط البحرى البريطانى ، فإن هذا الطريق أصبح غير مأمون ، ومن ثم بدأت تجارة الأسلحة تتخذ طريقها إلى قطر ثم عبرها إلى ساحل لارستان الفارسى . وقد أبدت السلطات الفارسية عـــدم قدرتها على منع هذه التجارة فى أراضيها . ولا شك أن توزيع الأسلحة الحديثة عبر المناطق الواقعة على الحد الشمالى الغربى للهند كان فى حد ذاته أمراً خطيراً بالنسبة لبريطانيا . وقد حاولت الحكومة البريطانية مراراً القضاء على تجارة الأسلحة فى غربى آسيا حرصاً منها على مصالحها فى الهند ، إلا أنه كان واضحاً تماماً أن هذا لن يتأتى إلا بالمنع الكامل لهذه التجارة فى مسقط .

وفى مؤتمر بروكسل للأسلحة (١٩٠٨ — ١٩٠٩)(٢) ، أعلنت كل من الولايات المتحدة وهولندا أنهما مستعدتان للتنازل عن حقوقها بالنسبة لتجارة الأسلحة إذا ما سلكت القوى الأخرى — انجلترا وفرنسا — نفس السبيل ، إلا أن فرنسا عرضت كل الجهود ، وفى نهاية ديسمبر ١٩٠٩ ، انتهى المؤتمر دون اتخاذ قرار

---

(١) India Office Library, Political and Secret Library, Political Department, B. 196, Memorandum, Arms Traffic in the Persian Gulf, D.T.M., 20 Feb. 1913, p. 3.

(٢) Philip Graves The Life of Sir Percy Cox, London, p. 142.

بالنسبة لتجارة الأسلحة فى مسقط[١] .

ونتيجة لفشل مؤتمر بروكسل فى اتخاذ قرارات لمنع تجارة الأسلحة فى مناطق النفوذ البريطانية ، قررت حكومة لندن فرض حصار بحرى على سواحل الخليج لتنفيذ منع تجارة الأسلحة بالقوة . وقد صادف الأسطول المكلف بالحصار بعض النجاح ، فهو وإن لم يكن فى إمكانه القضاء على هذه التجارة ، فإنه تمكن من الحد منها إلى درجة كبيرة[٢] .

إلا أن عمليات الحصار البحرى كانت تتكلف مبالغ طائلة حتى إنه كان من المتوقع منذ أول الأمر أنها إجراء مؤقت الى حين عقد اتفاق دائم مع فرنسا لمنع هذه التجارة .

موقف أفغانستان وفارس من تجارة الأسلحة :

لقد اقترحت حكومة الهند استمرار الحصار حتى ديسمبر سنة ١٩١٠ ، وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على ذلك فى ٢٦ سبتمبر ١٩١٠ بعد أن أشارت إلى أنه « ليست هناك ترتيبات مقبولة مع فرنسا بالنسبة لمسقط حتى الآن » .

وقد برزت مسألتان مرتبطتان بالحصار خلال صيف ١٩١٠ ، الأولى بالنسبة لأحقية بريطانيا فى الإستيلاء على الأسلحة التى تصل إلى الأراضى الفارسية ، والثانية بالنسبة للسفن التى تحملها وهى ترفع العلم الفرنسى ، ولقد طلبت حكومة الهند من قائد الأسطول أن يبدى وجهات نظره بالنسبة لهذه المسألة وقد أوضح الأدميرال سليد SLADE فى ٢٥ يوليو ١٩١٠ أن « المسألة لها وجهان : فعندما تكون الأسلحة المشحونة مملوكة لرعايا فرنسيين ، فإن هؤلاء لهم مطلق الحرية فى نقلها ، كما أن لفرنسا الاحتجاج على أى إجراء بريطانى قد يؤثر على ثروات مملوكة لرعايا

---

(١) India Office Library, Political and Secret Library, Political Department, B. 196, Memorandum Arms Traffic in the Persian Gulf, D.T.M., 20 Feb. 1913, p. 4.

(٢) I.O.L., Pol. Dep., B. 182, Arms Traffic at Muscat, 15 Feb. 1911.

فرنسيين » أما الوجه الآخر فهو أن تكون الأسلحة مملوكة لتجار الأسلحة الوطنيين والذين نقلوها على سفن ترفع العلم الفرنسى بهدف تلافى تدخل السفن الحربية البريطانية ، وفى هذه الحالة الثانية فإن الأدميرال يعتقد بأن فرنسا لا يمكن بأى شكل من الأشكال وبأى تفسير محتمل للقانون الدول أن تطالب بأن يسود مبدأ أن « العلم يغطى البضائع » إذا ما تم نقلها من السفن التى ترفع علمها .

وأضاف الأدميرال أنه إذا ما تم نقل شحنات الأسلحة إلى الأفغانيين أو ممثليهم فإن حماية العلم الفرنسى لها تكون قد انتهت ، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإنه « لن يمكننا أن نمس أى سلاح سواء على الساحل أم بعيداً إلى الداخل » .

كما أن الأدميرال رأى أنه يجب الإستيلاء على الأسلحة التى تنزل الى الشاطىء من السفن الفرنسية ، كما أبدى وجهة نظره فى أنه « اذا اضطرنا الى السماح بنقل الأسلحة على السفن الفرنسية دون التعرض لها ، فإن كل التجارة سوف تسلك نفس الطريق دون استطاعتنا ايقافها ، وأن كل الأموال التى تنفق فى هذا السبيل سوف تذهب هباء .

والواقع أنه إذا لم يقم الانجليز بالاستيلاء على الأسلحة المنقولة إلى الأراضى الفارسية فإنهم لن يستطيعوا منع الأفغانيين من نقل الأسلحة تحت سمعهم وبصرهم ولا شك أن هذا الإجراء — إذا ما حدث يمس الهيئة البريطانية فى الخليج ، ويظهر أن فرنسا هى القوة الأعظم[١] .

ويرجع استخدام رعايا سلطان مسقط للأعلام الفرنسية إلى عام ١٨٦٠[٢] ، وفى ١٨٩١ جاءت التقارير من حكومة بومباى ومن المقيم فى الخليج العربى بأن القناصل الفرنسيين فى عدن وأبوك وزنجبار قد منحوا فى مناسبات عديدة أوراقاً ، وأعلاماً فرنسية للقوارب الوطنية المملوكة لبعض رعايا سلطان مسقط . وبعد نقل المسألة إلى الحكومة البريطانية بوقت قصير ، جاء تقرير آخر من المقيم فى بوشهر

---

(١) India Office Library, Political Dep., B. 196, Secret Memo., Arms Traffic in the Persian Gulf, D.T.M., 20 Feb. 1910.

(٢) Grant of French Flags to Muscat Dhows.
I.O.L., Pol. and Secret Dep., B. 134, Confidential. Memo.

يشير إلى أن سلطان مسقط اقترح بنفسه أن يرسل إلى الحكومة الفرنسية معترضاً إرسال أعلام وأوراق فرنسية للقوارب المملوكة لأتباعه[١] . وقد أوضح السلطان أن السبب الوحيد الذى جعل ملاك القوارب يطلبون الحماية الفرنسية هو حق يمكنهم ممارسة عمليات تجارة الرقيق دون رقابة من السفن البريطانية[٢]، وبينما رأت حكومة الهند أنه من غير المرغوب فيه أن يقدم السلطان احتجاجه مباشرة إلى الحكومة الفرنسية ، فإنها أبلغت المقيم بأن عليه أن يبلغ السلطان بأنه « لديه السلطة المطلقة لمعاقبة رعاياه الذين يخرجون على قوانين بلاده إذا حملوا أية أعلام أو أوراق فرنسية ، وأن السلطان يمكنه اتخاذ أية خطوات يراها ضرورية لتدعيم سيادته فى مياهه الإقليمية بالنسبة لرعاياه الذين يحملون أعلاماً فرنسية » .

وقد أبلغ وزير الدولة هذه المعلومات إلى وزير الخارجية ، وقد استنكرت الحكومة الفرنسية هذا العمل من جانب القنصل الفرنسى فى عدن ، وأعطت تأكيدات بعدم تكرار ذلك مرة أخرى[٣] . وان كان من المفهوم أن القنصل الفرنسى يعمل بتعليمات من حكومته ، وأن هذا الاستنكار لتصرفاته هو للتخلص من هذا الموقف .

وعلى أية حال فقد استمر استخدام رعايا سلطان مسقط للأعلام الفرنسية على قواربهم لتلافى تفتيش السفن البريطانية لهذه السفن عند نقلها للرقيق أو للأسلحة[٤] .

التدخل البريطانى فى فارس :

لقد ثار جدل كبير حول أحقية بريطانيا فى الإستيلاء على الأسلحة فى الأراضى

---

(١) I.O.L., Pol. and Secret Department, B. 135, Enclosure No. 14, Memo. on the use of the French Flags by Subjects of the Sultan of Muscat, 17 May 1900.

(٢) I.O.L., Pol. and Secret Dep., B. 143, Confidential Memo. Grant of French Flags to Muscat Dhows.

(٣) I.O.L., Political and Secret Dep., B. 135, Enclosure No. 14, Memo. on the use of the French Flags by Subjects of the Sultan of Muscat, 17 May 1900.

(٤) J.J. Berreby, Le Golfe Persique, p. 185.

الفارسية ... وقد رأى مورلى Viscount Morley أن الإستيلاء على الأسلحة فى الأراضى الفارسية سوف يثير مشكلات مع الحكومة الفرنسية ... إلا أنه يبدو أنه لن تكون هناك معارضة إذا تم الاستيلاء على الأسلحة قرب الحدود الأفغانية.

وقد تمت استشارة السير بارسلى G. Barcley الوزير البريطانى المفوض فى طهران بالنسبة لهذه النقطة ، وقد أوضح الوزير بأنه يعتقد بأن الحق فى الاعتراض ضد استيلاء البريطانيين على الأسلحة من الأفغانيين فى الأراضى الفارسية هو حق فقط للحكومة الفارسية .

وفى ١٣ سبتمبر ١٩١٠ أصدر الأدميرال سليد Slade تعليماته لقواته بأنه إذا ما ظهرت إحدى السفن وعليها أعلام فرنسية ، فأنه يجب تتبعها والاستيلاء على الأسلحة التى تحملها بمجرد انتقالها إلى التجار الأفغانيين على الساحل(١) .

وقد نقل قرار الحكومة البريطانية إلى حكومة الهند « بأنه لا يعد كافياً الاستيلا على الأسلحة بمجرد إنزالها من السفن الفرنسية على الساحل ، لأن الحصار البحرى بهذا الوضع يتعرض للفشل »(٢) .

وبالنسبة للساحل المهادن ، فقد أشار كوكس Lieutenant-Colonel Cox إلى أنه بينما لم يأت ذكر « لأحقيتنا فى التفتيش على سواحلهم ، فان الشيوخ سوف يندهشون إذا ما طلبنا منهم ذلك ، لأن السفن البريطانية فى الواقع قد مارست هذا الحق ، ولم يحتج الشيوخ بالنسبة لذلك(٣) .

وقد تمسكت حكومة الهند بأنه يجب اعتبار « سواحل المحميات كسواحل القوى صاحبة الحماية » إلا أن الحكومة البريطانية رأت عدم تعميم هذه القاعدة ، وأنه من

---

(١) I.O.L., P.D., B. 196, Secret, India Office to Foreign Office, 8 Sept. 1910.

(٢) I.O.L., P.D., B. 196, Secret, Viscount Morley's Telegram, 3 Oct. 1910.

(٣) I.O.L., P.D., B. 196, Secret, L.C. Cox to Governor of India, 22 Oct. 1910.

الأفضل معاملة كل حالة طبقاً للموقف وكحالة منفصلة ، ويجب أن يكون الشيوخ المهادنون مقتنعين بحقنا فى التفتيش على سواحلهم وأن يستمر العمل طبقاً لذلك»(١).

ولا شك أن حكومة الهند كانت مقتنعة بأهمية الحصار البحرى بالنسبة لإيقاف تجارة الأسلحة فى الخليج ، ولتدعيم الحصار ، أوصت هذه الحكومة بإنشاء ثلاث محطات لاسلكى فى دبى والبحرين وبوشهر ، وطبقاً لما أشار به الكولونيل كوكس — الذى وضع تقديراته على دخول بندر عباس — فإنه كان من المتوقع « أن المواقع الاستراتيجية الهامة للمحطات الثلاث سوف تنقص من تكاليف الحصار وذلك بإنقاص عدد الزوارق المستخدمة فيه(٢) .

إلا أن الأدميرال سليد لم يؤكد هذا التصور ، ولكنه حث على الرغبة فى إقامة المحطات ، لأنه فى الخريف التالى « سوف تزداد تجارة الأسلحة فى الخليج ازدهاراً نتيجة لنقل القاعدة البحرية من مسقط ، وأن محطات اللاسلكى الإضافية الثلاث سوف تعوض عن نقص القوة فى الاتصالات نتيجة تغيير القاعدة »(٣) .

أما بالنسبة لمحطة اللاسلكى فى بوشهر ، فقد ثار تساؤل عما إذا كانت موافقة الحكومة الفارسية لازمة لإقامتها ، إلا أنه أمكن تلافى ذلك استناداً إلى حالة مشابهة فى جاسك Jask حيث أقيمت المحطة داخل حدود محطة البرق الهندوأوربية « ويمكن إبلاغ الحكومة الفارسية رسمياً بذلك لأنه عليها حماية هذه المحطة »(٤) .

وفى الثالث من أكتوبر أبرقت حكومة الهند بأنه مادامت المحطات الثلاث لا يمكن أن تعمل قبل مارس ١٩١١ ، فإنه تقرر تأجيل الموضوع كله .

وإذا كانت حكومة الهند قد استبعدت إقامة محطات اللاسلكى لتدعيم الحصار

---

(١) I.O.L., P.D., B. 196, Secret, F.O. to I.O., 17 Dec. 1910.

(٢) I.O.L., P.D., B. 196, Secret, L.C. Cox to Governor of India, 24 June 1910.

(٣) I.O.L., P.D., B. 196, Secret, Persian conselnt not needed, India, 19 June 1910.

(٤) I.O.L., P.D., B. 196, Secret, Admiral Slade to Governor of Memo. by Mr. Kirk, Director in Chief Indo-European Telegraph Department, 7 July 1910.

فإنها اقترحت — لزيادة فاعلية الحصار — زيادة التحركات والداوريات التى تستمر ليومين أو ثلاثة على أن تكون الداورية من أعداد ملائمة من حامية جاسك Jask وعلى أن يكون واجب هذه الداوريات الحصول على المعلومات بالنسبة لطرق القوافل من الساحل إلى الداخل(١) .

ضعف الحكومة الفارسية :

بينما وافق وزير الدولة على الاقتراح السابق ، فإنه أشار أيضاً الى أنه إذا ممكن استخدام القوات البريطانية على الأرض الفارسية ، فإن تأثيرها سيكون أكثر فاعلية لأنها تكون أقرب الى الحدود الأفغانية وحيث تتجه الطرق من ساحل الخليج « ... وقوة صغيرة ولكن مؤثرة جداً « تعمل فى روبات Robat يمكنها بسهولة قطع قوافل الأسلحة عند عودتها إلى أفغانستان »(٢) .

إلا أن حكومة الهند — لعدة اعتبارات — رأت أن وضع قوة صغيرة مؤثرة فى روبات سوف لا يكون لها التأثير المطلوب نتيجة للصعوبات فى الحصول على الإبل(٣)، وكذلك للحاجة الى وقت طويل لتنفيذ الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك ، وكذلك للاعتراضات المتوقعة نتيجة لوضع قوة ضاربة على الحدود الأفغانية وحيث لا توجد حدود مشتركة مع الهند(٤). والواقع أن الحكومة الفارسية كانت فى حالة شديدة من الضعف بعد الحروب الداخلية العديدة فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، وخاصة محاولة فتح إقليم هرات فى عهد الملك محمد شاه ثم اضطرارها إلى سحب قواتها من هرات فى عهد ناصر الدين شاه نتيجة للضغط البريطانى ، واستيلاء الانجليز على

---

(١) Telegram from Viceroy, 1018/10, 16 July 1910, B. 196.

(٢) انظر :

Viscount Morley's Telegram, 30 July 1910, I.O.L., P.D., B. 196, Secret.

(٣) انظر :

Gov. of India to Secretary of State, 29 Nov. 1910, I.O.L., B. 196, p. 6.

(٤) انظر :

Gov. of India to Admiral Slade, 24 Nov. 1910, I.O.L., B. 196, p. 5.

بوشهر إلى أن نجح قرخ خان أمين الملك كاشانى (ولقب بعد ذلك باسم أمين الدولة والذى كان سفيراً لفارس فى فرنسا) بمباحثات مع سفير انجلترا فى فرنسا ، وعقد معاهدة بين الدولتين وتقرر انسحاب القوات الانجليزية من موانىء فارس بشرط أن ينسحب الفرس من هرات ، وأن تصرف الحكومة الفارسية النظر عن كل ادعاءاتها فى هرات وكل أفغانستان ، ولا تطلب من رؤساء وحكام تلك الأقاليم أية مطالب مثل سك العملة وخطبة الجمعة ، وأن تتجنب التدخل فى أمور أفغانستان الداخلية وأن تعترف باستقلال هرات وكل أفغانستان .

والخلاصة أن سحب حكومة فارس لقواتها من هرات سبب لها خسائر فادحة فى الأفراد والأموال[١] .

أما بالنسبة لتجارة الأسلحة فى فارس ، فقد صدر مرسوم بتحريم استيراد الأسلحة إلى فارس سنة ١٨٨١ . وفى عام ١٩٠٠ حولت الحكومة الفارسية السفن البريطانية سلطة القبض على السفن التى تحمل الأسلحة إلى الموانىء الفارسية ومصادرة شحناتها[٢] .

ورغم ذلك فقد تدفقت الأسلحة فى الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر على وقد سببت هذه الأسلحة الكثير من القلق للسلطات الفارسية ، إذ خشيت تلك السلطات من مغبة استخدام القبائل الفارسية لتلك الأسلحة فى رفع راية العصيان والخروج عن سلطة الحكومة[٣] . وكانت هذه الأسلحة تهرب عبر مسقط إلى ساحل مكران الفارسى ، ومن هناك تحملها القوافل الأفغانية حيث تصل أخيراً إلى القبائل الأفغانية والحدود الشمالية الغربية للهند ، وبدت السلطات الفارسية عاجزة تماماً عن قمع هذه التجارة فى الأراضى الفارسية[٤] .

---

(١) عبدالله رازى (همدان) — أزمنة باستانى تاسال ١٣١٦ شمس هجرى (بك نقشة إيران قديم و ٩٤ كروار) .

(٢) I.O.L. Pol. Dep., B. 182, Arms Traffic at Muscat I.O., 15 Feb. 1911.

(٣) Richard Coke, The Heart of the Middle East, p. 136.

(٤) I.O.L. Pol. Dep., B. 182, Arms Traffic at Muscat, I.O., 15 Feb. 1911.

وظهر أنه من الضرورى — من وجهة النظر البريطانية — وضع خطة فعالة للسيطرة على المنطقة الداخلية ، وذلك نتيجة لنشاط الأفغانيين ، وخاصة فى صيف عام ١٩١٠ عندما لم تقم السلطات الفارسية بالمجهودات اللازمة لقمع هذه التجارة .

وفى خلال شهر يونيو ١٩١٠ ، تقدمت قوافل ضخمة تحمل شحنات الأسلحة من الساحل وعبر إقليم سستان ، كما تقدم تاجر الأسلحة محمد خير فى ٤ يونيو عبر إقليم جردى Girdi ومعه قافلة من ٥٠٠ — ٦٠٠ جمل معظمها محمل بالأسلحة . وبعد ذلك بثلاثة أسابيع وصلت قافلتان كبيرتان إلى بج Big واشتركنا فى إتلاف خط البرق بين جرجه Geregen وبالوخ ، ونهبتا لمبنى بريدسستان . ولم تبذل السلطات الفارسية أية محاولة فعلية لقمع هذه الأعمال العدوانية من جانب هذه القوافل .

ورأت حكومة الهند أنه يجب تقديم احتجاج إلى الحكومة الفارسية نتيجة للخسائر التى حدثت فى ممتلكات الحكومة وخط البرق ، وقد وافقت حكومة لندن على ذلك وإن كان من المفهوم أن هذا الإجراء ليست له أية قيمة ، واعتبرت أن تقديم هذا الاحتجاج هو مسألة مبدأ ليس إلا[١] .

ونتيجة لتحركات الأفغانيين واتجاههم العنيف ، فان حكومة الهند لم يعد لديها أى شك بالنسبة لأهمية سحب القوة المرابطة فى روبات Robat أثناء الفصل الحار فقد خشيت من اتجاه الأفغانيين إلى إعادة العمليات فى الخريف بينما القوة لا زالت فى روبات . إلا أن المقيم فى الخليج العربى كان يعتقد بأنه يجب سحب القوة بمجرد أن تصل آخر قافلة أفغانية إلى بلادها ، وأنه يجب عدم إعادة القوة إلى روبات إلا بعد يناير ١٩١١ كما رأى بأن الأفغانيين الذين أصابتهم خسائر فادحة وتأخروا كثيراً فى عودتهم من الخليج لن يكونوا مستعدين لإعادة العمليات قبل فترة من الوقت .

وفى يوليو ١٩١٠ أنقصت كل من حامية جاسك Jask وشاربر Charbar

---

(١) Telegram from Governor of India, 7th July 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 6.

لانسحاب الأفغانيين من الساحل[١].

تجارة الأسلحة فى باريس :

لقد انغمس بعض الحكام فى فارس فى تجارة الأسلحة ، وقد كان مير بركات خان حاكم إقليم بيابان Biyaban على علاقات وثيقة بتجار الأسلحة الأفغانيين وفى مارس ١٩١٠ اعتقله داريا Darya Bagl — وهو أحد عملاء الانجليز — واقترح أن تحدد اقامة بركات فى كتا Qutta أو روبات على أن يمنح إعانة مالية ، ولم يوافق ممثل الحاكم العام للهند فى بلوخستان على ذلك لأنه رأى أنه يمكن للسجين أن يهرب إلى أفغانستان ثم العودة إلى مكران بمعاونة تجار الأسلحة الأفغانيين . ثم قدم اقتراح آخر بأن تكون بغداد محلا لإقامته ، لا أن هذا الاقتراح رفض أيضاً .

وفى يوليو ١٩١٠ أصدرت حكومه الهند تعليماتها إلى المقيم السياسى بتسليم بركات إلى السلطات الفارسية مع التنبيه عليها بالمحافظة على حياته . وقد أختيرت بوشهر كمكان لإقامته .

وفى غضون ذلك الوقت ، ورغم اعتقال مير بركات ونفيه فإن إقليم جاسك سادته اضطرابات كثيرة ، وتقدم مصطفى خان على رأس قوة لإعادة بركات بالقوة .

ومع نهاية أغسطس هرب مير بركات من بوشهر واتخذ طريقة عائداً إلى ساحل بيابان حيث وجد خلفاؤه وهم يقومون بالإغارات والقلاقل ، وقد أشار الكولونيل كوكس إلى أن السلطات الفارسية بدت عاجزة تماماً عن التدخل لقمع الاضطرابات ، واقترح كحل للمسألة أن تقوم القوات البريطانية بالتدخل . ومع نهاية سبتمبر اقترح كوكس على الأدميرال سليد Slade دفع قوة بريطانية فى المنطقة شمالى جاسك للقضاء على جماعة مير بركات[٢] ولا شك أن هـذا الإجراء يعد مظهراً جديداً

---

(١) Lieutenant-Colonel Cox to Governor of India, 25th July 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 7.

(٢) Lieutenant-Colonel Cox to Governor of India, 27th Sept. 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 7.

لنظام الحصار ، والواقع أن دفع جملة برية يختلف كثيراً عن الأعمال السابقة ، ويرجع ذلك بصفة مباشرة الى الاضطرابات والقلاقل التى أثارها ميربركات وجماعته والأفغانيون فى الأقاليم الداخلية .

وفى ٤ ديسمبر ١٩١٠ عرض الأدميرال سليد Slade الموقف بالنسبة للحصار ، والاحتمالات بالنسبة للمستقبل ، وأبدى اعتقاده بأن تدفق الأسلحة قد فشل فى اتجاه طريق مسقط — مكران وأن التجار « قد يحاولون الالتفاف حول قواتنا » إلى أعلى الخليج ، وأنه يمكن السيطرة على ذلك بتوسيع دائرة الحصار دون إزادة القوة البحرية ، ويمكن تدعيم ذلك — كما سبق القول بإقامة محطات اللاسلكى فى بوشهر والبحرين ودبى . « ويمكن بذلك التأثير الفعال على التجارة دون الاستعانة بقوات ضخمة ، إذا ما انحصرت العمليات فى منع جلب الأسلحة والذخائر إلى فارس عن طريق البحر » .

كما اقترح السير H.Mc. Mohon سياسة أكثر شمولا « للسعى لتحقيق السلام والهدوء فى كل الأقاليم الساحلية فى فارس » ، وقد رأى السير أنها السياسة الأكثر فعالية ، لأن « استمرار تجارة الأسلحة متوقفة على استمرار الفوضى فى أقاليم الساحل » ومن أجل تحقيق النظام والهدوء ، فإنه يلزم تواجد قوة من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ رجل على مرحلتين . وهذه القوة بينما هى على صلة بالبحر ، فإنه يمكنها السيطرة على الأقاليم حول بندر عباس ووادى ميناب وبنت وجه ، ويمكنها أيضاً تدعيم حراسة الطرق ، وتعطى الحكام المحليين المعاونة ضد الأفغانيين أو العصابات المحلية[1] .

أما بالنسبة لموقف الحكام المحليين فى فارس ، فقد توقع الأدميرال سليد بأن إسلام خان سردار بنت وسيد خان سردار جه سوف يقدمان المعاونة المطلوبة لمنع الأفغانيين من الوصول إلى الساحل . وأضاف أنه يمكن تخفيف قوة الحصار البحرية

---

(١) Naval Commander-in-Chief, East Indies to Governor of India, 4th Dec. 1910.

انظر : I.O.L.,, B. 196, p. 19.

بعد نهاية مارس سنة ١٩١١ ، إلا أنه حتى ذلك التاريخ « فلا يتصور إمكانية تخفيف قوة الحصار »[١] .

نشاط الأفغانيين فى فارس :

لقد تواترت الأنباء بأن قوة من ٣٠٠٠ أفغانى كانت تتجمع فى هرات وتستعد للتقدم إلى مكران . وفى ١١ يناير سنة ١٩١١ وصلت قوة من ١٢٠ أفغانى إلى بامبور، وقد أمرهم إسلام خان بالانسحاب ، إلا أن موقفه كان ضعيفاً حيث تبين أنهم مستعدين للقتال . وقد منحه الانجليز وعداً بالمعاونة إذا ما جاء الأفغانيون إلى الساحل[٢]. وكانت هذه القوة الأفغانية الصغيرة هى مقدمة للحشد الأفغانى ، وفى ٢٦ فبراير أبرق الضابط البحرى الأول بأن نحو ٣٠٠٠ أفغانى يقتربون من إقليم كروان فى مكران ، وأنهم مسلحون جداً ، وأن الشىء المقلق هو أنهم يحملون كميات ضخمة من الذخيرة .

وقد استنتج الأدميرال أن هذه القوات الأفغانية تنوى القتال بغرض مد نفوذها إلى بلوخستان ، وطالب الأدميرال بإجراءات سريعة على أساس الاقتراح السابق بوجوب وضع قوة بريطانية فى المنطقة خصوصاً وأن الحكام المحليين سوف يبذلون ولاءهم إلى الجانب الأقوى . وهو هنا الحشود الأفغانية المسلحة ، وأنه « يلزم لواء من ألفى رجل ومدفعين من المدافع الجبلية »[٣] .

وقد رفضت حكومة الهند أن تتخذ إجراءات فورية على الأسس التى اقترحها

---

(١) Naval Commander-in-Chief, East Indies to Governor of India, 11 Dec. 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 19.

(٢) Commander-in-Chief to the Gov. of India, 16th January 1911.
I.O.L., B. 196, p. 19.

(٣) Sir G. Barley to Sir E. Grey, 26th February 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 19.

الأدميرال ، لأنه تبين أن الحملة البريطانية سوف تتكلف كثيراً ، وكذلك لأن عملية عسكرية بقوات كبيرة نسبياً فى جنوب فارس ، قد تبرر عملية عسكرية أخرى — روسية — فى الشمال » . وقد أكدت الحكومة البريطانية أهمية هذه النقطة ، وأوصت بأن مسألة مكران يجب أن تعامل بما تستحق ، « لأنه من غير المرغوب فيه حالياً احتلال أراض فارسية »[١] .

أما المقيم فى الخليج فقد أوضح وجهات نظره بالنسبة لاقتراحات الأدميرال : فبالنسبة لسلوك الأفغانيين فإنه يعتقد بأن العمليات البحرية لن تكون كافية ، وأنه يجب إنزال قوة برية لديها إمكانيات نقل ومؤن كافية للقيام بعمليات حربية لمدة ثلاثة أسابيع على الساحل . كما اقترح تقسيم هذه القوة إلى جناحين : الجناح الغربى ويجب أن يبدأ من جاسك ويتقدم إلى بامبور عبر بنت وفانوخ وجويتر ، بينما يتقدم الجناح الشرقى إلى بامبور أيضاً عبر شاربار وجه . وهكذا تتم محاصرة الأفغانيين بالمواجهة من البحر ، وبقوتين متصلتين من الخلف . وأضاف المقيم بأنه « يمكن تلافى أية معارضة من جانب الحكومة الفارسية ، وذلك بدعوتها إلى المشاركة فى هذه العملية »[٢] .

وفى ٩ مارس أبرق الأدميرال إلى حكومة الهند بأن قوة من ٨٠٠ أفغانى قد وصلت إلى الساحل ، وأن ٣٠٠ آخرين وصلوا إلى فانوخ ، وتساءل عما إذا كان فى إمكانه إعطاء وعد للحكام المحليين بالمعاونة البريطانية لهم فى حالة مواجهتهم الأفغانيين[٣] ، وقد وافقت حكومة الهند فوراً على هذا الاقتراح ، كما اقترحت إرسال قوة من ألف وجل على سفينتين للعمل تحت تصرف قائد الأسطول شرقاً

---

(١) From I.O. to F.O., 9th March 1911.
From F.O. to I.O., 29th March 1911.
I.O.L., B. 196, pp. 19-20.

(٢) Lieutenant-Colonel Cox to Governor of India, 2nd March 1911.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 20.

(٣) Commander-in-Chief, East Indies to Admirality, 10th March 1911.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 20.

وغرباً على طول الساحل . وقدرت تكاليف ذلك نحو ٢٠٠,٠٠٠ ريال شهرياً ، إلا أن حكومة الهند رفضت بشدة إنزال قوة أكبر إلى الداخل ، كما اقترح الأدميرال سليد والكولونيل كوكس ، ورأت أن هذه القوة يمكن استخدامها فقط للقيام بإغارات سريعه للقصاء على الجماعات التى تنزل الأسلحة إلى البر وحماية خط البرق(١).

وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه المقترحات فى ١٥ مارس ، وغادرت القوة البريطانية بومباى فى ٦ أبريل على السفينتين Northbrook, Hardinge (٢)، ولم تبلغ الحكومة الفارسية رسمياً ، لأن المقترحات لم تحتو على أى تغيير فى العمل عن العام السابق(٣) .

وبدا أن الافغانيين كانوا يستعدون للحرب ، لأنهم كانوا قد خسروا كثيراً فى العام السابق ، وكما أوضح إسلام فإن « الحرب الفعلية سوف تنشب سريعاً »(٤) .

ومع نهاية شهر مارس ، أصبحت تحركات الأفغانيين أكثر وضوحاً ، فقد كانوا على شكل قوتين رئيسيتين بقيادة كل من غلام خان وخليفة خير محمد ، وكانت القوة التى فى حوزة غلام خان تتكون من ٥٠٠ أفغانى يتركزون فى إقليم لاشاربين بنت وهوخان . أما خليفة خير محمد فبلغت قواته نحو ٤٠٠ أفغانى تقدم بها عبر بشكرد فى اتجاه بندر عباس(٥) . هذا بالإضافة إلى ١٠٠ رجل متناثرين على الساحل .

---

(١) Governor of India to Viscount Morely 400/11, 15 March 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 20.

(٢) Viscount Morley's telegram 15 March 1911.
I.O.L., B. 196, p. 20.

(٣) Commander-in-Chief to Admirality, telegram 3rd April 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 20.

(٤) Captain Craufurd to Chief of General Staff, 11 March 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 196.

(٥) Telegram from Viceroy, 517/11, 23 March 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 21.

خليفة خير محمد هو الأكثر أهمية ، كما كان له تأثير دينى كبير[١] . وقد رفض خليفة التفاهم مع الماجور أوكونور O'Connor القنصل فى سستان . ومع نهاية فبراير أغار خليفة على قافلة فى جرجه ، ونهب قبل ذلك عربة بريد فارسية .

وبالإضافة إلى هذين القائدتين الأفغانيتين ، كان هنـاك مير بركات — الذى سبق الـكلام عنه — والذى كان من اللازم التعامل معه فى إقليم بيابان ، والذى أثار حالة مستمرة من الاضطرابات هناك منذ هربه فى أغسطس ١٩١٠[٢] .

العمليات البريطانية فى فارس :

كان إسلام خان وسيد خان من الحـكام الفارسيين الموالين لبريطانيا ، وكان تعاونهم مع الانجليز فى منع تجارة الأسلحة وطرد التجار الافغانيين من أهم الأعمال التى أنجزت فى الأقاليم الداخلية ، وذلك من وجهة النظر البريطانية .

وفى مارس ١٩١١ قدم الـكابتن Craufurd ضابط المخابرات البريطانية صورة اتفاق بينـه وبين السردار سـيد خان حاكم جه والرئيس الأعظم لـكران الفارسية ، ويده اليمنى السردار إسلام خان حاكم بنت ، بأن تمنح حكومة الهند كلا منهما ٨٠٠ ريال سنوياً وذلك لأنهما ولمدة الخمس سنوات الأخيرة رفضا معاونة الأفغانيين وقاوما تجارة الأسلحة ، وعاقبا الاشخاص الذين يعملون فى هـذه التجارة[٣] . وقد وافقت حكومة الهند على هذا الاتفاق . إلا أنه لتلافى أى مشكلات

---

(١) Consul General at Bushire to Sir G. Barley, 26 Feb. 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 21.

(٢) Governor Geneal in Baluchistan to Gov. of India, 23 Feb. 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 21.

(٣) Captain Craufurd to Commanderx-in-Chisf, 14th March.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 21.

مع الحكومة الفارسية — باعتبار أن هـذا الإتفاق مع اثنين من الأمراء يمس استقلال فارس — فقد اقترح الكولونيل كوكس أن يعقد الإتفاق بواسطة مدير إدارة البرق الهندأوربية ، وأن يوقعه المستر Gumbley وأن تدفع المنحة المالية السنوية عن طريق إدارة البرق(١) . وقد تم التصديق على هذا الإتفاق فى نوفمبر ١٩١١ .

وفى ١٣ أبريل ، تقدمت قوة بريطانية للبحث عن مخزنين للأسلحة تابعين لخير محمد(٢) قرب نهر جالج ، وقد أبلغت الحكومة الفارسية أن هـذا هو سبب إرسال قوات بريطانية من الهند . وقد رافق سيد خان هذه القوة البريطانية التى تقدمت عبر بركبان على بعد ٢٠ ميلا شمالى شكبند وثلاثين ميلا من بنت . وتقدم الكولونيل ديلامين Delamain قائد القوة ومعه سيد خان وإسلام خان من بركبان فى ١٦ أبريل إلى بنت ، حيث استقبل استقبالا ودياً ، وظل هناك نحو ١٠ ساعات ثم عاد مرة أخرى . وعادت القوة فى ٢١ أبريل ، ولم تجد أسلحة هناك . إلا أنه نتيجة لهذا التقدم البريطانى إلى الداخل ، فقد تقهقر الأفغانيون الذين كانوا يحاولون الوصول إلى الساحل وانسحبوا بسرعة من بنت وفانوخ واتجهوا شمالا(٣) .

وبعد ذلك ببضعة أيام تواترت الأنباء بأن بركات خان قام بالاغارة على كل إقليم بيابان ، وأنه يحاول إقامة مركز كبير لتجارة الاسلحة(٤)، وقد تقدمت قوة بريطانية على ساحل بيابان فى ٢٥ أبريل للعمل فى مجموعتين . وأمكن فى النهاية طرد

---

(١) Gov. of India to L.-C. Cox, 8th April 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 21.

(٢) Sir E. Grey to Sir G. Barley, 13th April 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 21.

(٣) Commander-in-Chief to Admirality, 22nd April 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 22.

(٤) Telegram from Viceroy, 27th April 1911, 719/11.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 22.

ميربركات بخسارة ١٢ من رجاله ، ثم عادت القوات إلى الهند(١) .

وكانت هذه العملية على نطاق أوسع من الإغارات طبقاً للغرض منها عند الموافقة على إرسالها . وقد طلبت حكومة لندن تفسيراً من الأدميرال لأنه — طبقاً لبرقية حكومة الهند فى أول مايو — بدا وقد تجاوز التعليمات المعطاة له(٢) .

وكان تفسير الأدميرال باختصار أن تجارة الأسلحة فى بلوخستان الفارسية ترتكز على بركات خان ، وهو قد استدعى الأفغانيين جنوباً إلى بيابان ، وأنه بإغاراته « على القرى الموالية لنا جعلها فى حالة من الذعر قد تجعلها تقدم المعاونة للأفغانيين ، وقد جاء الفلاحون إلى جاسك لتقديم شكاياتهم إلينا ، وإذا لم نقم بعمل فعال ، فإنه قد يتفاخر بأنه قد أبعدنا تماماً ، والنتيجة ضياع الهيبة البريطانية وازدياد نفوذه هو ، بينما السلطات الفارسية لا تملك القوة التى تردعه ، وأكثر من ذلك فإن الملاحة على ساحل بيابان أثناء الرياح الجنوبية الغربية أكثر ملاءمة من ساحل مكران ، ويمكن نقل الأسلحة اليه بسرعة بينما ساحل مكران لا يمكن الاقتراب منه ، وهو مألوف أكثر لمهربى الأسلحة لقربه من ساحل عمان ، ولذلك فانه من المرغوب فيه محاولة القضاء على نفوذ بركات كمستورد للأسلحة على هذا الساحل » . أما السبب الظاهرى للحملة ، فقد اقترح الأدميرال استغلال فرصة استيلاء القوة على أسلحة من قارب كويتى تحطم قرب الساحل وتم بالفعل الاستيلاء على نصف محتته ، واعتبار هذه الحادثة سبباً ظاهرياً للحملة(٣) .

وقد وافقت حكومة لندن على هذا التفسير ، بعد أن كانت قد انتقدت المدى الطويل الذى وصلت اليه الحملة إلى الداخل ، واحتمال حدوث مشكلة دولية بسببها .

---

(١) Commander-in-Chief to Admirality, 30th April 1911.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 22.

(٢) Viscount Morley's Telegram, 28th April 1911.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 22.

(٣) Telegram from Viceroy, 9 May 1911, 794/11.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 22.

وعلى أية حال مهما كان سلوك الجنرال ، فان تأثير الحملة كان فعالا — من وجهة النظر البريطانية — فقد رافق الحملة كل من سيد خان وإسلام خان ، وقد شعرا بفعالية الحصار البحرى ، والقدرة على التقدم مسافة كبيرة إلى الداخل[١] ، كذلك قدم أميران آخران هما ميرحاجى وميركمبار معاونتهما للبريطانيين ، كما أن الأفغانيين تخلوا عن مير بركات تماماً[٢] .

أما بالنسبة للحصار البحرى ، فقد طلبت حكومة الهند الموافقة الرسمية على استمرار الحصار « طالما استمرت تجارة الأسلحة وطالما بقى الأفغانيون فى مكران[٣]. وقد جاءت الموافقة على استمرار الحصار إلى نائب الملك فى ١٥ مايو ، على أن تنتهى فترة الحصار فى آخر نوفمبر ١٩١١[٤]. ومن المناسب هنا أن نشير إلى أن كلا من المقيم فى الخليج والقائد العام فى الهند تمسكا بأن الحصار يجب أن يظل قائماً الى أن يمكن الوصول الى اتفاق دائم مع الحكومة الفرنسية أو مع سلطان مسقط[٥] . ولا شك أن الحصار كان ناجحاً تماماً ، الا أنه يتكلف كثيراً وأنه من المرغوب فيه على هذا الأساس — من وجهة النظر البريطانية — عدم الاستقرار فى هذا الحصار بقدر ما تسمح به الظروف . ومن وجهة النظر الأخرى ، فإن أى تخفيفاً للحصار قبل الوصول إلى تسوية دائمة قد يؤدى إلى ضياع كل المكاسب التى حققتها بريطانيا من هذا الحصار . وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ طلبت حكومة لندن

---

(١) Earl of Crewe's Telegram to Gov. of India, 2nd June 1911.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 22.

(٢) Mr. Gregson's Report, 4th May 1911.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 22.

(٣) Telegram from Viceroy, 13th May 1911, 805/11.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 23.

(٤) Earl of Crewe's Telegram, 20th June 1911, 37/9/11.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 23.

(٥) Lieutenant-Colonel Cox to Gov. of India, 28th August 1911.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 23.

من حكومة الهند أن توضح وجهة نظرها بالنسبة للموضوعات التى قد تثار فى المفاوضات بالنسبة لأربع نقط :

١ — « التنازلات الإقليمية التى يمكن منحها لفرنسا فى الهند فى مقابل الامتيازات البريطانية فى مسقط .

٢ — «ما إذا كان أى تنازل من جانب فرنسا ، لايكون أقل من حرية السلطان منع استيراد الأسلحة .

٣ — هل يكفى احتكار سلطنة مسقط وحكومة الهند للتجارة فى مسقط ؟

٤ — هل من الممكن دراسة مسألة التعويض النقدى للحكومة الفرنسية أو للتجار الفرنسيين فى مسقط » ؟

وقد استشارت حكومة الهند المقيم فى الخليج بالنسبة للنقاط الثلاث الأخيرة ، وبعد أن اجتمع بالماجور Trevor الممثل السياسى فى مسقط ثم بالادميرال سليد Slade أعطى وجهة نظره ونظرهما كالآتى :

١ — أن كل مجهوداتنا فى المفارضة مع فرنسا يجب أن تهدف الى المنع التام للاستيراد والتصدير ، وبدون ذلك فإنه من الصعب على أى موظف حكومى السيطرة على الجمارك .

أما احتكار سلطة مسقط للتجارة يعد أمراً غير عملى ، لأنه من المحتمل أن يمنح السلطان هذا الاحتكار لمن يدفع أكثر .

٢ — وأى مشروع آخر دون المنع الكامل للتجارة يجب أن يتضمن :

« (ا) تحديد الاستيراد الى المطالب الفعلية للسلطان ورعيته ، ويمكن تحديد الكمية باتفاق مشترك .

(ب) قصر الاستيراد على مسقط فقط » .

٣ — فيما يتعلق بالتعويض فإن الحل الوحيد الممكن هو شراء المخزون من الأسلحة الموجودة فى مسقط .

والواقع أنه منذ عقد مؤتمر بروكسل الدولى لمنع تجارة الأسلحة فى مسقط

والخليج وحدود الهند وشبه الجزيرة العربية(١) ، بذلت بريطانيا مجهودات مستميتة للوصول إلى تسوية مع فرنسا ، وقد بدأت المفاوضات بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى أبريل ١٩١٠ ، إلا أن هذه المفاوضات باءت بالفشل أيضاً(٢) والواقع أن الشركات الفرنسية التى كانت تضغط على الحكومة الفرنسية ضغطاً لكى تستمر فى ممارسة نشاطها(٣) . ولم يبق هناك سوى ما اقترحه كوكس من نبذ المفاوضات مع فرنسا والاتصال مباشرة بأمارات الخليج العربى .

موقف إمارات الخليج العربى من التجارة :

لقد كانت هناك معاهدات ولائية بين الحكومة البريطانية وشيوخ الكويت والبحرين والشيوخ المهادنيين مع الكويت (٢٣ يناير ١٨٩٩) على ألا يقبل الشيخ أى ممثل أو مبعوث من أية قوة أجنبية إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية ، وأن لا يبيع أو يتنازل أو يرهن أو يسمح باحتلال أى جزء من أراضيه لأية قوة أجنبية أو لرعايا أية قوى أجنبية . وقد منح الشيخ مكافأة من ١٥٫٠٠٠ ريال فى مقابل توقيعه على المعاهدة .

وكانت المعاهدات مع البحرين والساحل المهادن على نفس المنوال مع اختلافات بسيطة . وجدير بالذكر أنه كانت قد عقدت معاهدة مع مسقط فى عام ١٨٩١ تعهد فيها السلطان بعدم التنازل أو البيع أو الرهن لأى جزء من أراضيه سوى للحكومة البريطانية(٤) .

وبالنسبة للتجارة فى الأسلحة والذخائر فقد واجهت بريطانيا بعض الصعوبات

---

(١) Philip Graves, The Life of Sir Percy Cox, p. 142.

(٢) India Office Library, Political Dep.
B. 182, Arms Traffic at Muscat.
I.O., 15th Feb. 1911.

(٣) Graves, op. cit., p. 142.

(٤) I.O.L. Pol. Dep., B. 151, Memo. British Interests on the Coast of Arabia, Kowait, Bahrein and El-Katr, 1905.

فى التعامل مع إمارات الخليج ، فإن شيخ الكويت الذى كان قد تعهد فى مارس ١٩١٠ بتنفيذ تصريحه فى مايو ١٩٠٠ والخاص بمعاقبة أى ملاح فى الكويت يتاجر فى الأسلحة يواجه فى أبريل حادثة هامة ، فقد قبضت السفينة البريطانية Hyacinth على ملاح اسمه محمد صالح ؛ إلا أنها أفرجت عنه بعد ذلك ، ومن ثم ارتبط ببيع سفينته « فتح الخير » إلى شركة Goguyer et Cie الفرنسية فى مسقط — وهى شركة تعمل فى تجارة الأسلحة — وفى ٢٧ أبريل ١٩١٠ وصلت السفينة «فتح الخير» إلى الكويت وعلى ظهرها محمد صالح ويرفرف عليها العلم الفرنسى ، وتبين من أوراقها أنها أصبحت مملوكة لشركة Goguyer ، كما كانت الأسلحة التى تحملها باسم ممثل شركة Gogyer فى الكويت . . . وهنا جاءت اللحظة التى تظهر مدى تمسك شيخ الكويت بتعهداته للبريطانيين ، إلا أن الشيخ بدأ مترددا .

وقد حثه الكابتن شكسبير — الضابط السياسى فى الكويت — كى يقبض على الملاح لأن له الحق فى ذلك . « أما بالنسبة للأسلحة ، فإنه رغم تصريح عام ١٩٠٠ يعطيه الحق فى الاستيلاء عليها ، فإنه من الأفضل من الناحية السياسية ، ولتلافى أية تعقيدات مع الفرنسيين أو تجار مسقط ، من الأفضل تحويل المسألة إلى الكولونيل كوكس أو إرسال الأسلحة إلى البصرة أو إعادتها إلى مسقط » . وبعد ذلك ببضعة أيام تواترت الأنباء أن الشيخ قد وافق على بعض الاعتذارات من محمد صالح ثم تركه يذهب بالسفينة . كما أن الأسلحة سلمت للوكيل بعد دفع الضرائب المعتادة أى ٦ ريال عن كل بندقية . كما أخذ الشيخ لنفسه بعض الأسلحة . ولما كانت الأسلحة لا زالت فى حوزة الوكيل ، فقد حث الكابتن شكسبير الشيخ على الاستيلاء عليها ، كما وعده بالمعاونة البريطانية فى حالة حدوث أية مشكلات . وقد وعد الشيخ بأن يفعل ذلك ، وأكثر من ذلك بأن يرفض الاعتراف بالوكيل التجارى للشركة الفرنسية. إلا أن الشيخ تردد فى تنفيذ ذلك ، مما أدى بالكابتن شكسبير إلى الاستيلاء على الأسلحة (٣٠١ بندقية ، ١٠٠, ٣٠ طلقة نارية) .

وقد حاول الشيخ التنصل من أية مسئولية ، وأن يلقى المسئولية كلها على عاتق الضابط السياسى بأن يجعله يقدم صكا بالاستلام إلى وكيل الشركة الفرنسية ، وأن يبلغه بأن الاستيلاء قد تم بواسطته وليس عن طريق الشيخ ، وقد رفض الكابتن

شكسبير ذلك بطبيعة الحال . وأخيراً عرض الشيخ فى ٨ مايو أن ينقل الأسلحة من الوكالة إلى الجمرك حيث وضعت بالفعل تحت التحفظ والحراسة(١) .

ومنذ تحمل الشيخ مسئولية ذلك ، فإنه تمسك بهذا الموقف الصارم ، وعندما طلب منه ممثل الشركة الفرنسية فى يونيو إعادة الأسلحة ، فإنه رفض كل العروض المقدمة له مشيراً إلى أن الاستيلاء قانونى طبقاً للتصريح ، وأعين أنه لن يسلم الأسلحة إلى أية جهة خارجية حيث أنه تم الاستيلاء عليها « للخزانة العامة لدولته » .

وفى ٢١ مايو ١٩١٠ كتب الشيخ يؤكد لليفتنانت كولونيل كوكس مظهراً إخلاصه ورغبته فى تنفيذ التصريح « لأن الطاعة لأوامرك ورضاءك عنا هما أهم الفوائد بالنسبة لنا » . ورغم ذلك فقد اضطر الكابتن شكسبير إلى اتهام الشيخ — رغم إنكار الأخير — بأن سفينتين قد أنزلتا نحو ١٧٠٠ بندقية مؤخراً فى الكويت .

ويجب أن نوضح هنا أن الشيخ مبارك كان حديثاً قد أصابته خسائر فادحة فى الأسلحة نتيجة لهزيمة الكويت أمام سعدان باشا ، وأنه فى سبتمبر ١٩١٠ سمح له بأن يعوض نقصه فى الأسلحة بشراء ١٥٠٠ بندقية من مسقط وأن ينقلها إلى أعلى الخليج بعد أن أعطاه الماجور Trevor تصريحاً بذلك .

وفى غضون ذلك الوقت أبدى الشيوخ المهادنون وشيوخ البحرين اتجاهاً موالياً لبريطانيا . ففى ٢٢ يونيو ١٩١٠ سجل ممثل المقيم على الساحل المهادن بأن شيخ دبى الشيخ بوتى ابن سهيل قد استولى على ٣٩٦٠ طلقة كانت فى حوزة اثنين من الرعايا الفرس ، وقد شكر كوكس الشيخ على هذا العمل ، ومن أجل تشجيعه هو وغيره على السير فى هذا السبيل ، سمح له كوكس بالاحتفاظ بالذخيرة بشرط

---

(١) Telegram from Captain Shakespear to Lieutenant-Colonel Cox, 12th May 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 8.

عدم إعادتها مرة أخرى للتاجرين الفارسيين ، وقد وافقت حكومة الهند على هذا الإجراء[١] .

وفى أغسطس استولى الكابتن ماكنزى فى مهرج — جزيرة صغيرة قرب البحرين — على ٢٥ بندقية ، ٨ مسدسات ، ٣٩,٨٣٤ طلقة وذلك بمعاونة شيخ البحرين . وكان التاجر المسئول هو يوسف فخرى أحد الأصدقاء المقربين من الشيخ وأحد كبار التجار فى البحرين . ونتيجة للموقف الخطير ، رأى ماكنزى اتخاذ أسلوب أكثر حزماً ، ولما كان من غير المرغوب فيه — سياسياً — حبس هذه الشخصية الكبيرة ، فإن الشيخ حكم عليه بغرامة قدرها ٤٠٠٠ ريال — بعد استشارة الضابط السياسى — مع تدمير الأسلحة . ومن وجهة النظر البريطانية ، فإنه لم يكن من الصواب أن يقوم الشيخ بمصادرة الأسلحة ، لأنه رغم اكتفائه الذاتى من الأسلحة ، فإنه كان من المعقول جداً أن يعيدها إلى يوسف فخرى .

ونتيجة لهذا السلوك الموالى من جانب الشيخ ، فقد تلقى شكر حكومة الهند[٢].

وبدأت وطأة الحصار تؤثر بقوة على مسقط ، وشعر السلطان نفسه بهذا الضغط . وقد أبدى السلطان سوء حالته المالية للكولونيل كوكس ، وأن تجارة الأسلحة هى ضارة به حالياً ، وأنها عقدت علاقاته مع القرى الأخرى ، وأنه يرغب فى منع هذه التجارة . وقد اقترح كوكس إقراضه قرضاً صغيراً لكل سريع ، إلا أن السلطان رأى أن ذلك لا يليق بمكانته ، وطالب باتفاق أو تسوية لكل مسألة التجارة[٣] .

وكانت السفينة البريطانية Fox قد قامت بالإستيلاء على السفينة « بديل »

---

(١) انظر : Telegram to L.-C. Cox, 19th July 1910.
I.O.L., B. 196, p. 9.

(٢) انظر : Telegram, Governor of India to L.-C. Cox, 11th Oct. 1910.
I.O.L., B. 196, p. 9.

(٣) انظر : L.C. Cox to Governor of India, 1484/10, 18th Sept. 1910.
I.O.L., B. 196, p. 9.

فى ميناء مسقط ، وقد اعتبر السلطان أن الاستيلاء على شحنة هذه السفينة يعد إهانة شخصية له كحاكم مستقل ، واستنكر كذلك بعض حالات الإستيلاء على شحنات الأسلحة فى الميناء . وقد تمسكت بريطانيا بأن تصريح السلطان فى يناير ١٨٩٨ يعطى للبريطانيين هذا الحق . وبالنسبة للسفينة « بديل » فإنه كان من المستحيل أن يترك البريطانيون الشحنة للسلطان بينما من المتوقع جداً أن يعيدها مرة أخرى للتجار للتصدير ، هذا فى الوقت الذى « نتمسك فيه بالحصار الذى يتكلف نفقات طائلة لمنع ذلك » .

ولا شك أن حالة السلطان المالية قد تدهورت كثيراً ، وأدى ذلك إلى قيامه بتشجيع تجارة الأسلحة سراً . ومن ثم اقترح كوكس أنه « إذا كنا فى حاجة ماسة إلى معاونته فى أية مساومات قريبة مع فرنسا ، فإنه ليس من الحكمة أن نرفض لسموه أى طلب وأنه يجب منحه فوراً مبلغاً مقدما من قيمة شحنة السفينة « بديل » فى حدود ١٠ ريال عن كل بندقية ، ٥ ريال عن كل ١٠٠ طلقة ، أى أن المجموع النهائى يبلغ نحو ١٤,٢٥٠ ريالا عن الشحنة كلها » . وقد رأت حكومة الهند أنه يمكن الموافقة على اقتراح كوكس « إلا إذا كان هناك اتجاه لعقد تسوية مع فرنسا »(١). إلا أن حكومة لندن أبلغت حكومة الهند بأنه ليست هناك توقعات للمفاوضات مع فرنسا ، وهكذا تمت الموافقة على دفع المبلغ المذكور لسلطان مسقط(٢) وقد رفض السلطان هذا المبلغ ، وطلب إعادة الأسلحة بواسطته لأصحابها ، وتبين أنه كان قد اقترض من التجار وأنهم اشترطوا عليه إعادة الأسلحة(٣) .

ولا شك أن الحصار كان فعالا ومؤثراً على تجارة الأسلحة فى مسقط ، ورغم

---

(١) انظر : Telegram from Viceroy, 1544/10, 28th Oct. 1910.
I.O.L., B. 196, p. 10.

(٢) انظر : Earl of Crew's Telegram, 15th Nov. 1910.
I.O.L., B. 196, p. 10.

(٣) انظر : Telegram from Viceroy, 26 Dec. 1910.
I.O.L., B. 196, p. 10.

التجار الفرنسيين وخاصة شركة Goguyer تأثراً كبيراً من الحصار ، فإن الأسلحة الواردة كانت بصفة رئيسية صناعية بلجيكية أو انجليزية[١] .

وفى سبتمبر أبرق الماجور Trevor الممثل البريطانى فى مسقط إلى الكولونيل كوكس بأن التجار قد تأثروا كثيراً بالحصار ، وأن الأسعار قد انخفضت كثيراً ، إلا أنه عند ما تواترت الأنباء عن وفاق بين الحكومتين البريطانية والفرنسية بالنسبة لمسألة الأسلحة ، فان بعض التجار بدأوا فى التحفظ على الأسلحة التى فى مخازنهم بأمل نيل تعويض فى النهاية[٢] .

وفى ٤ أكتوبر أبلغت حكومة الهند بأن مسألة التعويضات «لن تناقش الآن» ، إلا أن حالة التجار فى مسقط كانت آخذة فى الانتعاش ، فقد قدم شيخ الكويت طلباً لشراء كميات ضخمة من البنادق بتصريح بريطانى ، كما اندفع التجار الأفغانيون للشراء ، وهكذا انتعشت التجارة بعض الوقت .

تدعيم الحصار البحرى على طول الساحل الفارسى والعربى :

لقد أثيرت مسألة استمرار الحصار مرة أخرى ، وتم التصديق على ذلك حتى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٠ . وقد أوضح الأدميرال سليد Slade عن وجهة نظره بأنه يجب استمرار الحصار تحت أية ظروف لمواجهة نشاط الأفغانيين « وأنه عند وصول هؤلاء إلى الخليج وتأكدهم من فعالية الحصار فمن المحتمل أنهم سوف يتراجعون وينهون الصراع ، إلا أننا إذا رفعنا الحصار ، فسوف تتجدد تجارة الأسلحة مع ازدهار أكثر من أى وقت مضى » .

كما أوضح الأدميرال أن القوة البحرية اللازمة لكى يكون الحصار فعالا يجب أن تتكون من أربعة طرادات وسبع سفن حربية ، كما أشار إلى أنه إذا كان الحصار ناجحاً ، فانه من المحتمل إنقاص عدد من السفن إلى ثلاثة فى فبراير أو مارس

---

(١) Governor of India to Viscount Morley, 1149/10, 11 August 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 10.

(٢) Major Trevor to L.C. Cox, 17th Sept. 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 10.

١٩١١[١] .

كما أكد ممثل الحاكم العام فى بلوخستان أهمية استمرار الحصار ، واقترح تدعيم ذلك الحصار حتى يخاف التجار من المخاطرة بأموالهم فى تجارة الأسلحة .

أما الكولونيل كوكس فكان يرى وجوب استمرار الحصار وتدعيمه حتى ربيع عام ١٩١١[٢] . وقد وافقت حكومة الهند على تلك الاقتراحات ، وأغارت — بموافقة وزير الدولة — ثلاث سفن لقوة الحضار حتى تصل القوة إلى سبع سفن حربية[٣] .

وفى ٢٩ نوفمبر وافقت حكومة الهند على مقترحات الضباط الثلاثة ، وأرسلت اقتراحاً إلى حكومة لندن باستمرار الحصار إلى نهاية مارس ١٩١١[٤] .

وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك فى ١٦ يناير ١٩١١[٥] .

وفى غضون ذلك الوقت ، تم تدعيم الحصار ، وقام الأسطول بنشاط كبير ، وفى ٢ نوفمبر نزلت قوة من السفينة البريطانية Proserpine على مسافة سبعة أميال

---

(١) Admiral Slade to Government of India, 2nd August 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 11.

(٢) L.C. Cox to Government of India, Telegram, 30 August 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 12.

(٣) Telegrams from Gov. of India, 1st Nov. and 7th Nov. Telegram from Secretary of State, 7 Nov. 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 12.

(٤) Telegram from Viceroy, 1713/10, 29th Nov. 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 12.

(٥) Earl Crewe's telegram, 16 January 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 12.

من بريس للبحث عن الأسلحة المحمولة إلى المنطقة المجاورة[١] . وهاجم بعض الأفغانيين بعض البالوخ ، وفى اليوم التالى نزلت قوة بريطانية أخرى من السفينة الحربية Perseus وتم الاستيلاء على ٢٦٠ بندقية و ٣٠,٠٠٠ طلقة ، كما تم اكتشاف القارب الذى أحضر هذه الشحنة من الأسلحة والذخائر وتم إحراقه[٢] .

واستمر نشاط الأسطول البريطانى فى تدعيم الحصار البحرى ، ففى ٢٠ نوفمبر ١٩١٠ ، أحرق الكابتن Hant قارباً عليه شحنة من الأسلحة ، وكان هذا القارب مملوكا لملاح اسمه عبد الله من رعايا سلطان مسقط[٣] . كما أحرق الكابتن هنت سفينتين محملتين بالأسلحة والذخائر فى ٢٩ نوفمبر[٤] .

وكان إجراء إحراق قوارب تهريب الأسلحة إجراء جديداً بتعليمات من الأدميرال سليد Slade ، ولا شك أن هذا الأسلوب الجديد فى عمليات الحصار كان فعالا من وجهة النظر البريطانية ، لأن تجارة السفن وجدوا أن عملية نقل الأسلحة عملية خطيرة لا تساوى المخاطرة من أجلها ، لانها قد تؤدى إلى فقد السفينة نفسها . ولقد كان لهذا الأسلوب أثره حتى أن الأدميرال سليد أمكنه أن يؤكد فى فبراير ١٩١١ أن « تجارة الأسلحة أصبحت راكدة تماماً ، وأن بعض الشحنات كانت تهرب عبر الحصار من وقت لآخر إلا أنه حتى هذه الشحنات قد نقصت

---

(١) Telegram from Commander-in-Chief to Admirality, 4th Nov. 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 12.

(٢) Gov. of India to Earl Crewe, 11th Nov. 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 12.

(٣) Captain Hunt to Commander-in-Chief, 24th Nov. 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 13.

(٤) Captain Hunt to Commander-in-Chief, 29 Nov. 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 13.

إلى حد كبير منذ أن أصدرت تعليماتى بإحراق القوارب القائمة بالتهريب »[١] .

إلا أنه بينما نجح الحصار البحرى فى إيقاف التهريب فى ساحل مكران ، فإن التجارة فى الأسلحة استمرت فى أعلى الخليج . وجاءت الأنباء بأن عدداً كبيراً من الأفغانيين كانوا يعملون فى ميناء بندر عباس إلا أنهم اختفوا فجأة وبطريقة غامضة . وتبين بعد ذلك أن كمية كبيرة من الأسلحة قد نقلت سراً من الكويت إلى بندر طاهرى الفارسى ، وأنه من المرجح أن أمر اختفاء الأفغانيين متصل بهذه العملية .

وفى ٢٤ ديسمبر ١٩١٠ حدثت حادثة هامة فى دبى ، فقد نزلت قوة بريطانية من السفينة الحربية Hyacinth إليها نتيجة لمعلومات سابقة بأن أسلحة سوف تصدر منها بطريقة مخالفة للمعاهدة المبرمة معها وقد أطلق العرب النار على القوة البريطانية ، وكانت خسائر البريطانيين ٦ قتلى ، ٩ جرحى وخسر الجانب الآخر ٣٧ قتيلا .

والواقع فإن القتال قد « أزداد حدة نتيجة للشعور المتزايد من العداء والغيظ نتيجة للاجراءات التى دعمت منع تجارة الأسلحة على الساحل » .

وفى ٢٠ ديسمبر استدعى الليفتينانت Noakas R.N. الشيخ على شيخ دبى للاتفاق معه على تفتيش أحد المنازل للشتبه وجود أسلحة فيها ، إلا أن الشيخ تلكأ فى ذلك ، مما أدى إلى فشل العملية . وفى ٢٤ ديسمبر علم الكابتن ديك J.D. Dick السفينة Hyacinth أن الليفتينانت نوكس قد خدع ، وأن الأسلحة قد أخفيت عنه . وعندما استدعى الشيخ لتفتيش منزلين آخرين بصحبة قوة بريطانية ، فإنه لم يستجب لذلك وعندما قامت القوة البريطانية وحدها بالتفتيش ، بدأت بعض الإضطرابات ، وتبين أن الشيخ هو الذى سمح بهذه الاضطرابات إلا أنه عندما وجد أن الحالة قد أصبحت خطيرة ، فإنه عمد إلى القضاء على هذه الاضطرابات . « وتبين

---

(١) Sir E. Slade to Admirality, 18th Feb. 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 13.

أنه قادر على السيطرة إذا ما رغب فى ذلك »[١] .

وفى ٢٨ ديسمبر استقبل الادميرال سليد Slade والكولونيل كوكس الشيخ على ظهر السفينة Hyacinth . وقد أنكر الشيخ عدم تعاونه ، واتهم الجماعة البريطانية التى نزلت إلى البر بأنها هى التى بدأت بالعدوان ، إلا أن كلماته كانت تختلف كلية عن تقارير الضباط البريطانيين . وأكثر من ذلك فإنه رفض إعادة إقامة « صارى » — كانت قد أقامته السفينة Hyacinth لإظهار حركة المد والجزر — وكان قد رفع بتعليمات من الشيخ ، كما رفض أن يقيم ضابط بريطانى فى دبى كممثل للمقيم[٢] . ونتيجة لذلك أرسل إنذار بريطانى مكتوب ولمدة ٤٨ ساعة يطلب الآتى :

١ — الإعادة السريعة للقائم الخشبى (الصارى) وأن يظل هذا الصارى قائماً الفترة التى يحددها قائد السفينة البريطانية Hyacinth.

٢ — الموافقة على إقامة محطة للبرق فى الوقت الذى تراه الحكومة مناسباً وطبقاً للشروط الواردة فى المادة الإضافية لمعاهدة ١٨٥٣ .

٣ — تسليم ٤٠٠ بندقية صالحة على أن تجمع مع الأهالى .

٤ — دفع ٥٠,٠٠٠ ريال كتعويض يوضع تحت تصرف الحكومة .

٥ — الموافقة على إقامة ضابط بريطانى كممثل ، ومعه حرس خاص من قوة صغيرة ، ويجب على الشيخ التعاون معه وحمايته ومعاملته معاملة ودية .

٦ — الموافقة على إقامة مكتب بريد فرعى تابع لأدارة البريد الهندية .

---

(١) Commander-in-Chief to Admirality, 30th Dec. 1910.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 14.

(٢) C. Dick to Commander-in-Chief, East Indies, 12 Dec. 1910.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 14.

وقعت المادة الإضافية فى عام ١٨٦٤ ؛ وطبقاً لها فان كل الشيوخ المهادنين — بما فيهم شيخ دبى — تعهدوا بالامتناع عن أى تدخل فى العمليات الخاصة بالبرق التى تقوم بها الحكومة البريطانية فى أو قرب أراضيهم .

وبالنسبة للبندين ٥ ، ٦ ، وافق الأدميرال والقيم بأنه للأغراض السياسية والتجارية ومشاكل تجارة الأسلحة ، فإنه مطلوب تعيين ضابط بريطانى فى دبى ، وأن إقامة مكتب بريد جديد قد « طالب به التجار البريطانيون ، وأن تعيين ممثل يجعل من الضرورى وضع قوة خاصة لحمايته ومحطة لاسلكى »(١) .

وفى أول يناير ١٩١١ ، قرر الأميرال أن الشيخ قد أذعن للشروط الأربعة الأولى التى حواها الإنذار ، وأضاف الأدميرال بأن الأحداث الأخيرة أوضحت بأنه حاكم ضعيف ، وأنه يبدو من الأهمية بمكان وضع ممثل بريطانى هناك ، وأن تكون معه قوة من ١٠٠٠ رجل .

وقد رأت حكومة الهند أن للوقف فى دبى مضطرب ومحاط بالأخطار ، وأن التعويض من ٥٠,٠٠٠ ريال هو تعويض باهظ ، وأوصت بأنه يجب أن يكون واضحاً للشيوخ ورؤساء القبائل فى دبى وغيرها من المناطق ، أن المسألة الوحيدة التى تهتم بها الحكومة وهى إيقاف تصدير الأسلحة إلى فارس ، وأنه ليس هناك اتجاه لمنع رجال القبائل أنفسهم من حيازة الأسلحة أو للانتقاص من استقلالهم . كما رفضت حكومة الهند فكرة وضع قوة مع الممثل البريطانى فى دبى ، وتمسكت بأنه « إلى أن يمكن إعادة العلاقات الودية إلى درجة تسمح بوضع ممثل هناك ، فإنه يعتبر كافياً قيام نائب القنصل فى لنجة Lingah بزيارة دبى من وقت لآخر »(٢) .

وقد وافقت الحكومة البريطانية بصفة عامة على المقترحات الأخيرة ، خصوصاً بالنسبة لوضع مقيم فى دبى ، وكذلك أشارت إلى أنه من المرغوب فيه جداً « تلافى أى عمل من شأنه أن يفسر على أنه تدخل فى شئون الأمارات العربية » . وقد رأت الحكومة البريطانية أيضا تفويض السكولونيل كوكس والأدميرال فى مسألة التعويض

---

(١) C. Dick to Commander-in-Chief, East Indies, 31 Dec. 1910.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 15.

(٢) Telegram from Viceroy, 2nd January 1911, containing telegram to Resident, 151/11.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 15.

« والق بالنسبة للخسائر فى الأرواح فإنها يجب أن ترفع طبقاً لمقدرة الشيخ على الدفع »[١] .

وقد أشارت حكومة الهند إلى حقيقة أن الشيخ قد امتثل لشروط الإنذار ، ومن ثم أصدرت تعليماتها إلى المقيم فى الخليج بأن البنود ٢ ، ٥ ، ٦ (والخاصة بإقامة محطة البرق ومكتب البريد والممثل البريطانى) سوف تؤجل إلى حين هدوء الأحوال ، وأنه فى غضون ذلك ، فإن كل التعويض البالغ ٥٠,٠٠٠ ريال سوف يحفظ إلى حين طلب الحكومة[٢] .

وقد أشار المقيم فى خطابه فى ٨ يناير إلى المخاوف التى جاءت فى برقية حكومة الهند بتاريخ ٢ يناير بالنسبة لموقف بقية الشيوخ[٣] ، فقد تم استقبال كل من شيخ الشارقة وأم الكوين على السفينة Hyacinth فى ٣٠ ديسمبر ، وأنهما قد تأثرا كثيراً بما رأوه ، وأنهما قد أسفا للخلاف بين شيخ دبى والحكومة ، وأن الشيخين قد تعاونا على إقناع الشيخ بقبول الإنذار البريطانى ، وقد فهم الإثنان جيداً أن الحصار لا يمس استقلالها[٤] .

وقد كان لهذه الأعمال أثرها فى تهدئة الأحوال ، وسحبت السفينة الحربية من د ، ، ووضعت داورية ساحلية بدلا منها[٥] . وقد استمرت تلك الحالة الحادثة فى

---

(١) Earl of Crewe to Gov. of India telegram, 5 January 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 16.

(٢) Telegram from Viceroy, 23 January 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 16.

(٣) L.C. Cox to Gov. of India, 8 January 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 16.

(٤) Commander-in-Chief to Admirality, 2 Jan. 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 16.

(٥) L.C. Cox to Gov. of India Telegram. 12 January 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 16

دبى ، حتى أن شيخها — رغبة منه فى إظهار سلوكه الودى — قام بتقديم المعاونة الفعالة فى أغسطس من أجل إيقاف شحنة من الأسلحة كانت متجهة من الساحل إلى أحد موانىء تنجستان[١] .

تجارة الأسلحة فى مسقط :

تميزت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بازدياد حدة النشاط الأوربى فى مياه الخليج العربى وخاصة من جانب فرنسا والروسيا وألمانيا . وقد ركزت فرنسا اتجاهها فى مسقط . وكانت فرنسا من قبل قد استغلت فرصة امتداد سلطنة مسقط إلى الساحل الشرقى الافريقى ، وعقدت معاهدة مع السيد / سعيد ابن سلطان حاكم مسقط وزنجبار فى عام ١٨٤٤ .

وعندما عملت بريطانيا على تقسيم سلطنة مسقط — زنجبار أرادت أن تضمن موافقة فرنسا على ذلك التقسيم ، وذلك بمقتضى التصريح المشترك الصادر فى باريس فى مارس ١٨٦٢ . والواقع أن فرنسا وجدت فى هذا التصريح فرصة لإقلاق بريطانيا على أساس أن لها مركزاً مساوياً — ولو نظرياً — مع مركز بريطانيا فى كل من مسقط وزنجبار .

ولما كانت مسقط تحتل مركزاً هاماً على الطريق بين عدن وبومباى ، لذلك كانت لها أهمية كبيرة بالنسبة للحكومة البريطانية ، ولهذا السبب أخذت فرنسا تعارض السياسة البريطانية التى تستهدف السيطرة عليها ، وكثيراً ما لجأت إلى إثارة العقبات ضدها مستندة إلى ما لها من امتيازات سابقة أو على الأقل إذا رفضت بريطانيا الاعتراف لفرنسا بتلك الامتيازات فأنها كانت تعود إلى تأكيد تمسكها بالتصريح المشترك .

ومما يستلفت النظر أن الحكومة البريطانية استطاعت أن توثق صلتها بسلطنة مسقط ، وأن تحقق لنفسها الكثير من الامتيازات . وقد تطورت علاقتها بمسقط

---

(١) Sir G. Barley to Sir E. Grey, 1 Sept. 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 16.

بوجه خاص على أثر وفاة السيد / تركى بن سعيد فى عام ١٨٨٨[١] الذى خلفه ابنه الأصغر فيصل بعد أن نجح فى إقصاء أخيه الأكبر محمود الذى كان من المفروض أن يؤول اليه الحكم[٢] ولذلك أصبح فيصل فى موقف يحتم عليه الحصول على تأييد خارجى يعتمد عليه فى مواجهة المتاعب التى أثارها أخوه ضده ، وكذلك لمواجهة القلائل فى بعض أجزاء عمان الداخلية ، ولعل الحكومة البريطانية وجدت فى ذلك الوضع فرصة ملائمة لتوالى الضغط على السلطان الجديد ، فلم تعترف به فى بداية الأمر ، ويبدو أنها أخذت تساومه بعد ذلك فى نظير اعترافها بولايته حتى أعلنت هذا الاعتراف فى عام ١٨٩٠ مع استمرارها فى دفع الإعانة السنوية له ، وذلك بعد أن تعهد من جانبه بالمحافظة على الاتفاقات والمعاهدات التى عقدها والده مع بريطانيا[٣].

وكانت أولى الأعمال السياسية للسيد / فيصل هو عقده لمعاهدة صداقة وملاحة وتجارة فى ١٩ مارس ١٨٩١ مع بريطانيا ، وقد حلت هذه المعاهدة محل المعاهدة التى سبق أن عقدها السيد / سعيد بن سلطان فى عام ١٨٣٩ ، وكانت تعنى هذه المعاهدة الأخيرة خضوع السلطان لحكومة الهند[٤] . وتمتاز هذه المعاهدة بكثرة المواد المنظمة للعلاقات التجارية للسلطنة ، كما نصت فى مسألة السلطة القضائية للقنصل البريطانى على شمولها للرعايا البريطانيين[٥] ، وأن هذه المسائل سواء كانت مدنية أم جنائية ، فأن من حق السلطات القنصلية البريطانية البت فيها[٦] . كما تضمنت المعاهدة نصاً

---

(١) Philby, Arabia, p. 165.

(٢) Bent, Southern Arabia, pp. 56-57.

(٣) Arabie — Revue des deux mondes, tome VI, p. 906.
Rouire, La question du Golfe Persique CF l'Angleterre en

(٤) I.O.L., Pol and Secret Library, B. Confidential Memo., Muscat, 1901.

(٥) British Institute, The Middle East, pp. 136-137.

(٦) C.U. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries, vol. XI, pp. 83-84.

آخر يفرض على السلطان توجيه سياسته طبقاً لما تمليه عليه الحكومة البريطانية ، وأن لا يتقبل معاونة أو راتباً من أية حكومة أخرى[١] .

وواضح أن عقد هذه المعاهدة كان مخالفاً للتصريح المشترك فى عام ١٨٦٢ ، ولذلك كان من المفروض أن تكون سرية ، وفعلا ظلت بريطانيا تتمسك بهذه السرية حتى اضطرت إلى أن تعلنها لفرنسا عام ١٨٩٩ عقب اشتداد الأزمة فى مسقط بين الحكومتين فى نفس العام[٢] . وقد ألحق بهذه المعاهدة تعهد من جانب السيد فيصل جاء فيه أنه يتعهد عن نفسه وعن ورثته وخلفائه من بعده بعدم التنازل عن أراضى وممتلكات مسقط وعمان أو أى من ملحقاتهما أو بيعها أو رهنها أو السماح باحتلالها لغير الحكومة البريطانية وأن يظل خاضعاً لمشورة حكومة الهند[٣] .

النشاط الروسى الفرنسى فى مسقط :

ليس من شك فى أن من أهم الأسباب التى دفعت بريطانيا إلى تقوية نفوذها فى سلطنة مسقط وإلى توقيع المعاهدة السابقة ، ظهور النشاط الفرنسى فى السلطنة بشكل واضح ، وزاد الأمر خطورة أنه فى عام ١٨٩١ انضمت روسيا إلى فرنسا فى إتفاقية سرية تهدف إلى مجابهة النفوذ البريطانى خصوصاً فى منطقة فارس والخليج[٤] . وقد اتخذت الحكومتان سياسية موحدة فى هذا السبيل . وفى نفس العام ظهرت سفينة حربية روسية فى ميناء مسقط ، وقابلى قائدها السلطان ، وفى العام التالى بذلت روسيا محاولة لكى تقيم لها قنصلية فى مسقط . وبرر الإنجليز معارضتهم للنفوذ الأوربى الذى أخذ يتسرب إلى الخليج بأن تلك القوى التى تريد التدخل

---

(١) British Admirality, Handbook of Arabia, vol. I, p. 246.
انظر : د . جمال قاسم — الخليج العربى ص ٣٥٦ .

(٢) Aitchison, op. cit., p. 231.

(٣) Philby, Arabia, p. 166.

(٤) N.J. Whigham, The Persian Problem, p. 20.

فى المنطقة ألم تساهم فى عمل أى شىء لتقدم التجارة أو لضمان الأمن كما فعلت بريطانيا[١] . ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تريد أن تكشف عن أغراضها الحقيقية وأن تعلن الحماية الرسمية على مسقط ، ولكنها حتى لا تثير مشاكل دولية وخاصة بينها وبين فرنسا ، فضلت الاستمرار فى سياسة عقد المعاهدات بالإضافة إلى الاستمرار فى دفع الراتب السنوى لسلطان مسقط والذى تعهدت بتقديمه منذ عام ١٨٧٣[٢] مقابل إلغاء تجارة الرقيق فى السلطنة ، وقد وجدت فى ذلك ضمانا مادياً لخضوع السلطان لما عليه عليه فى سياستها[٣] .

وكان سولسبورى يرى ضرورة تهدئة العلاقات بين بريطانيا وفرنسا لإبعادها عن الروسيا ، ولا يعنى ذلك أن حكومة لندن سوف تتنازل عما لها من نفوذ فى مسقط ، وإنما معناه أنها لم تكن تود حدوث أزمة فى العلاقات بين البلدين ، هذا مع إصرارها على ضرورة التمسك بما ارتبط به السلطان فيصل من تعهدات بعدم التنازل عن أراضيه ، هذا فضلا عما يمكن أن تحصل عليه من نفوذ أدبى ومادى فى السلطنة نتيجة لاستمرار حكومة الهند فى دفع الراتب السنوى لسلطان مسقط .

وعند ما حاولت فرنسا إقامة مستودع للوقود فى مسقط ، كانت وجهة النظر البريطانية واضحة بالنسبة لهذه المسألة ، فقد تساءل كيرزون عن دواعى ذلك ، لأن السفن الفرنسية ليست كثيرة التردد على الميناء ، بل إنه ربما لا تمر سفينة واحدة طيلة العام . . . « ومثل تلك السفينة لا يمكن أن تعدم وسيلة الحصول على الوقود ، بل إننا نسمح عن طيب خاطر بأن تتزود تلك السفينة من محطاتنا ... إن فرنسا تنظر إلى حصولها على محطة الفحم نظرة أكثر عمقاً ، إنها تريد أن تتطلع إلى مركز سياسى مساو للانجليز فى غرب آسيا ، فإن مستودع الفحم قد يعنى شيئاً آخر فى الغد »[٤] : والواقع أن كيرزون كان متضايقاً للغاية ، فإن فرنسا يمثلها فى

---

(١) Ruete, The Al. Bu-Said Dynasty, p. 12.

(٢) I.O.L. Pol. and Sec. Dep., B. 129, Memo. Muscat, 1901.

(٣) I.O.L. Pol. and Sec. Dep., B. 14, No. 1, Zanzibar Agency and Consulate Expenses A.W.M., 17th August 1878.

(٤) د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ص ٣٣٦ .

مسقط قنصل ، ولكن دون رعايا أو تجارة ، ورغم ذلك تؤكد الحقائق أنها مرتبطة بالسلطان بمعاهدة على غرار المعاهدة البريطانية . ورغم حماس كيرزون الزائد ، فإن حكومة لندن كانت تنظر إلى سلطان مسقط باعتباره حليفاً مستقلا ، وتعترف بقوة التصريح المشترك لعام ١٨٦٢[١] .

وفى ١٨ فبراير ١٩٠٠ خضع السلطان للضغط البريطانى ونتيجة لتهديده بالحصار البحرى ، وفى ٢٢ فبراير قابل مسيو كامبون لورد سولسبورى عن الطريقة التى عومل بها الموضوع مما أدى إلى إثارة حفيظة الحكومة الفرنسية ، إلا أنه أوضح أن سلوك الأدميرال كان قانونياً تماماً[٢] .

ولما كان من الضرورى إقرار العلاقات بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية فقد توصلت الحكومتان فى ٤ مايو ١٨٩٩ إلى اتفاق يقضى بأنه طالما أن مركز الحكومة الفرنسية مساو لمركز الحكومة البريطانية فى مسقط ، فإنه من الممكن لفرنسا أن تحصل على مستودع للوقود فى السلطنة مثل ما لانجلترا[٣] . وحاول سولسبورى فى هذه الفترة إرضاء فرنسا ، فعرض عليها اختيار أحد المواقع فى خليج الكلا على ساحل حضر موت ليكون محطة للوقود ، وقد وافقت الحكومة الفرنسية ، على هذا العرض فى ١٧ أغسطس ١٩٠٠[٤] .

وقد سقنا هذا الموجز للعلاقات الانجليزية الفرنسية بالنسبة لمسقط كى يكون واضحاً أثر هذه العلاقات على تجارة الأسلحة فى الخليج العربى بصفة عامة وفى مسقط بصفة خاصة .

---

(١) Philip Graves — The Life of Sir P. Cox, p. 91.

(٢) I.O.L. Pol. and Sec. Dep. B. 119, Memo. by Sir Lee — Warner on the Lease to France of a Coaling Station in Muscat, 1900.

(٣) Rouire, La question de Golfe Persique, pp. 369-370.

(٤) د : جمال قاسم ـ المصدر السابق ص ٣٦٧ .

موقف شركات الأسلحة فى مسقط :

أما بالنسبة لموقف التجارة نفسها ، فقد أبلغ الماجور Trevor عن نشاط واسع فى تجارة الأسلحة فى مسقط ، فإن كساد التجارة فى أكتوبر ١٩١٠ لم يستمر طويلا ، فقد باع لاجاس كل الأسلحة والذخائر الموجودة فى مخازن شركة M.M. Baijeot et Cie بأثمان منخفضة جـــداً ، كما باع ممثل شركة M. Kevorkoff كل ما فى مخازنه بنفس هـــذه الأثمان المنخفضة . كما أن ممثل شركة M. Lapigne Compagnie de L'Inde et de L'extréme Orient حاول التخلص من مخازنه قبل نهاية العام فى ٧ ديسمبر(١) . كما أن ممثل شركة M. Néauber Goguyer حاول إنهاء أعماله . ووسط كل ذلك بدا التاجر على بن موسى الوحيد الذى بقيت تجارته مزدهرة . فقد كانت له مستودعات فى موانىء أخرى فى عمان ، وكذلك لأنه اشترى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من مخازن Baijeot et Cie(٢) .

أما سلطان مسقط ، فقد ساءت أحواله المالية كثيراً ، وبدا ضعفه واضحاً أمام على موسى ، بل إنه تورط بالفعل فى مسائل مالية مع هذا التاجر(٣) . وقد حاول على موسى ومعه أحد التجار الآخرين اسمه سيد يوسف استغلال الفرصة ، وطلبا منه الموافقة على منحهما التزام إدارة جمارك عمان فى مقابل ٢٤٠,٠٠٠ ريال مع ضمان مقدم ضخم ، ومبلغ شهرى محدد(٤) .

---

(١) Major Trevor to L.C. Cox, 19th Nov. 1910.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 17.

(٢) Major Trevor to L.C. Cox, 11 Dec. 1910, 1960/10.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 17.

(٣) L.C. Cox to Gov. of India, 11 Dec. 1910.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 17.

(٤) L.C. Cox to Gov. of India, 30 Dec. 1910.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 17.

ونتيجة لتدهور الأحوال المالية للسلطان ، فإنه طلب من الحكومة قرضاً من ١٣,٠٠٠ ريال تستعاد من راتبه ، وقد أوصت حكومة الهند بالموافقة على طلبه ، وفى نفس الوقت أوصت بعدم تشجيع مسألة منح الالتزام الخاص بالجمارك[١] ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك ، واقترحت أنه يجب إضافة شرط لاتفاقية القرض بأنه لا يعطى التزام من هذا النوع لأى شخص[٢] . وقد وافق السلطان على هذا القرض من ١٣,٠٠٠[٣] ، وهكذا أمكن التغلب على المشكلات المالية التى واجهت السلطان .

إلا أن مشكلات أخرى بدأت مع شركة Goguyer ، فقد غادرت السفينة فتح الخير ميناء مسقط واتجهت إلى قطر وعلى ظهرها شحنة من الأسلحة والذخائر فى ٢١ نوفمبر ١٩١٠ إلا أنه نتيجة للمراقبة الدقيقة من السفينة الحربية البريطانية Espiégle فان السفينة فتح الخير اضطرت إلى العودة إلى مسقط فى ١٦ يناير سنة ١٩١١ دون أن تستطيع إنزال شحنتها (٢٠٠٠ بندقية) . وقد قدمت الشركة الفرنسية احتجاجاً بأن السفن البريطانية اعترضت السفينة فتح الخير ومنعتها من الإبحار إلى قطر ، ووصلت إلى حد تعريضها لخطر الغرق ، كما منعت عنها المياه ، ومواد التموين ، كما منعتها من المتاجرة فى الأماكن المباح فيها التجارة ، وطالبت الشركة بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال كتعويض عن الخسائر التجارية[٤] .

---

(١) Telegram from Viceroy, 8 June 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 17.

(٢) Earl of Crewe, telegram 9 June 1911, 159/11.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 17.

L.C. Cox to Gov. of India, 16 January 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 17.

(٤) Major Trevor to L.C. Cox, 20 Jan. 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 18.

وقد نقلت المسألة إلى الأدميرالية ، وتبين — من وجهة النظر البريطانية — أن الإتهامات كلها لا أساس لها ، فإن السفينة فتح الخير وضعت فعلا تحت المراقبة ، وذلك لاتخاذ إجراءات الحصار البحرى عند إنزال الأسلحة منها ، ونتيجة لذلك ، فإن كل الرؤساء على الساحل . . . الواحد تلو الآخر كان يطلب من السفينة أن تترك المنطقة . ولم تقم السفينة الحربية Espiègle بتهديدها مطلقاً . كما أعلن السير سليد Slade بالنسبة لذلك « أنه يبدو فشلا لسياسة الحصار البحرى إذا ما نجحت محاولة شركة M.M. Baijeot et Cie فى ذلك ، لأن فتح الخير سوف تستأجر بعد ذلك لأى أفغانى يريد أسلحة عبر الخليج »(١) .

وتم اتصال بين المأجور Trovor والقنصل الفرنسى فى مسقط M. Jeannier على أساس رفض الماجور لإدعاءات الشركة الفرنسية . وعند هذا الحد انتقلت المسألة إلى الحكومة الفرنسية(٢) . وقد نقل M. Cambon شكوى الشركة إلى السير جراى فى ٢٨ مارس ١٩١١ ، إلا أنه تلقى رفضاً كاملا لكل اتهامات الشركة(٣) وهكذا انتهت المسألة ، بعد أن أكدت نجاح سياسة الحصار ، وقدرة السفن الحربية البريطانية على فرض الرقابة على سفينة فرنسية تحمل شحنة من الأسلحة ، ومنعها من إنزالها فى أى من موانىء الخليج ، هذا مع عدم اتخاذ أى اجراء يمس حقوق العلم الفرنسى المرفوع عليها .

شرعية التجارة فى مسقط :

أما الوضع فى مسقط فكانت تحكمه حقيقة أن السلطان كانت له معاهدات

---

(١) Admiral Slade to Admirality, 5 Feb. 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 18.

(٢) M. Jeannier to M. Trevor, 8 Feb. 1911.
Major Trevor to M. Jeannier, 5 Feb. 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 18.

(٣) Sir E. Grey to M. Cambon, 10 April 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 18.

تجارية مع الولايات المتحدة فى عام ١٨٣٣ وفرنسا ١٨٤٤ وبريطانيا ١٨٦١ ، ولا شك أن وضع أية قيود خاصة على التجارة فى الأسلحة من وإلى أراضيه تحتاج إلى تعديلات فى شروط تلك المعاهدات ، كما أنه كان هناك تصريح تجارى[١] كان قد أصدره السلطان تركى بن سعيد لصالح هولندا فى عام ١٨٧٧[٢] .

والملاحظ أن هذه المعاهدات والاتفاقيات التجارية كانت لاتضع العراقيل أمام تصدير واستيراد البضائع المختلفة ، هذا بالإضافة إلى أن المركز الدولى لسلطنة مسقط كان محدداً بمقتضى التصريح الإنجليزى — الفرنسى المشترك والصادر فى مارس ١٨٦٢ ، والذى كان يتيح لفرنسا مركزاً مساوياً لمركز بريطانيا فى مسقط ، ولذلك هدفت السياسة البريطانية إلى التخلص من هذا التصريح[٣] .

والواقع أن التجارة فى الأسلحة كانت تسبب الكثير من المتاعب للحكومة البريطانية فى السنوات الخمس التى سبقت الحرب العالمية الأولى ، وكانت هذه الأسلحة تستورد من أوربا حيث تصدر إلى سواحل بلوخستان وفارس ، ثم تنقل بعد ذلك إلى أفغانستان ومقاطعات وسط آسيا مما أثار القلاقل والاضطرابات — بالنسبة لبريطانيا — على الحدود الشمالية الغربية للهند[٤] . ولقد بدأت تجارة الأسلحة منذ عام ١٨٤٤ ، ولكن لم تنتبه الحكومة البريطانية إلى خطر هذه التجارة إلا فى أثناء الحرب الأفغانية الثالثة ، وأدركت أن وجود هذه الأسلحة مما يشجع على الثورة فى حدود الهند الغربية[٥] ومنذ عام ١٨٨٠ اتخذت حكومة الهند خطوات تمهيدية لمنع مرور الأسلحة فى حدودها ، ومنعت تجارة الأسلحة بصفة عامة فى كل مكان على

---

(١) I.O.L. Political Dep., 8 182, Arms Traffic at Muscat.

انظر : I.O., 15th Feb. 1911.

(٢) د . جمال زكريا قاسم ـ المصدر السابق ص ٣٨٠ .

(٣) I.O.L., B. 196, p. 18.

(٤) Paul Harrison, The Arab at Home, p. 96.

(٥) جان بيشون — بواعث الحرب العالمية الأولى فى الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول أوربا فى هذا الشرق — تعريب محمد عزة دروزة ص ٢٧

سواحل الخليج العربى[١] .

وعلى الرغم من أن مؤتمر بروكسل الدولى الذى عقد فى عام ١٨٩٠ قد وجه ضربة قاضية لتجارة الأسلحة فى أفريقيا ، فإن منطقة الخليج لم تكن ضمن نطاق هذا المرسوم ، وكان تهريب الأسلحة يتزايد تزايداً ملحوظاً حتى عام ١٨٩٢ ، فقد بلغ عدد البنادق المصدرة إلى مسقط فى ذلك العام ١١٫٥٠٠ بندقية ، ومن هنا كانت توزع على بقية أنحاء الخليج ، وقد تضاعف هذا الرقم عدة مرات فى السنوات التى تلت ذلك . وقد سببت هذه الأسلحة الكثير من القلق للسلطات الإنجليزية[٢] .

وفى غضون ذلك الوقت ، عقدت الحكومة البريطانية اتفاقات لتحريم التجارة فى الأسلحة مع إمارات الخليج ، ففى عام ١٨٩٨ عقدت اتفاقاً مع البحرين ، وفى عام ١٩٠٠ عقدت إتفاقاً مماثلا مع الكويت وكذلك مع شيوخ الساحل المهادن فى عام ١٩٠٢ .

وكان سلطان مسقط قد وافق فى عام ١٨٩٨ على منع تصدير الأسلحة من مسقط إلى الهند وفارس حيث كان استيراد الأسلحة إليها بعد عملا غير مشروع ، كما فوض السفن البريطانية فى تنفيذ هذا المنع . إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن استيراد الأسلحة إلى مسقط أو إعادة تصديرها باستثناء البلدين المذكورين لم يكن محرماً . ونتيجة لذلك أصبحت مسقط مركزاً لتجارة الأسلحة لكل منطقة غربى آسيا ، وكانت البنادق والذخائر ترد إليها من أوربا بكميات ضخمة ، ومن هناك توزع على سواحل الخليج .

وكانت المصانع البلجيكية والألمانية والفرنسية والأنجليزية هى التى تقوم بتصدير هذه الاسلحة إلى مسقط . وقد بلغ حجم هذه التجارة قدراً كبيراً ، ففى عام ١٩٠٧ وردت إلى مسقط ٤٤٫٩٢٧ بندقية — قيمتها ١١٢٫٣٣٨ جنيهاً ارتفعت فى عام ١٩٠٨ إلى ٨٧٫٦٨٠ بندقية قيمتها ٢٧٩٫٠٥٠ جنيهاً ثم انخفضت إلى ٨٥٫٩٢٠

---

(١) I.O.L. Pol. Dep., B. 182, Arms Traffic at Muscat.

(٢) Richard Coke, The Heart of the Middle East, p. 136.

بندقية فى عام ١٩٠٩ قيمتها ٢٣٧,٦٤٤ جنيهاً ، ثم انخفضت القيمة سنة ١٩١٠ إلى ١٠٣,٨٦٢ جنيهاً وقد ساهمت المصانع البلجيكية وحدها بأكثرها من نصف حجم هذه التجارة .

ولقد كان لهذا الفيض من الأسلحة تأثيرات خطيرة على الحدود الشمالية الغربية للهند ، حتى أن حكومة الهند أوضحت أنه قد نشأت هناك حالة « قلبت ميزان القوى ، وشكلت تهديداً خطيراً للسلام » .

ولقد أنفقت بريطانيا نحو ربع مليون جنيه فى إجراء منع التجارة فى الأسلحة حتى عام ١٩١٠ ، ولقد قللت هذه الإجراءات بالفعل من حجم هذه التجارة كما تبين من الأرقام السابقة ، إلا أنه بدا واضحاً أنه إذا لم يتم ضبط التجارة فى المنبع — مسقط — فأنه لا يمكن القضاء على هذه التجارة تماماً[1] ، خصوصاً بعد أن تبين فشل محاولات الوصول إلى اتفاق مع فرنسا — عن طريق تبادل المصالح — من أجل منع تجارة الأسلحة فى مسقط . وقد قدم السكولونيل كوكس مقترحات ترمى إلى محاولة التفاهم مع سلطان مسقط ، وأنه يمكن منحه تعويضاً مالياً للحد من تصدير الأسلحة من مسقط إلى الموانىء الأخرى فى الخليج . كما قدم كوكس نظاماً مقترحاً للمرور ، يشرف عليه ضابط بريطانى ، وأن أى قارب لا يحمل تصريحاً للمرور مهما كانت وجهته . فإن من حق السفن البريطانية الإستيلاء عليه حتى فى مياه مسقط .

وقد نقل هذا المشروع إلى وزارة الخارجية ، وكان السير جراى مستعداً للموافقة عليه طالما أنه فى حد ذاته لا يتعارض مع المعاهدة الفرنسية ١٨٤٤ ، وأكثر من ذلك ، كان مستعداً لمواجهة الإحتجاج المتوقع من الحكومة الفرنسية إذا ما نفذ هذا المشروع .

إلا أنه كان مفهوماً أن هذا المشروع ليس إلا نوعاً من السيطرة على التجارة طالما أن فرنسا لا ترد الموافقة على منعها ، إلا أنه كان مفهوماً أيضاً أنه لا يجب

---

(١) I.O.L. Pol. Dep., B. 182, Arms Traffic at Muscat. I.O., 15th Feb. 1911.

اللجوء إلى ذلك إلا عند ضياع آخر أمل فى الوصول إلى تسوية ودية مع فرنسا ، وكما تبين فإن تلك المفاوضات المتقطعة كانت بلا نتيجة ، حتى أن المشروع الذى قدمه كوكس فى يناير ١٩١٠ للتعامل مع مسقط مباشرة بدأ تنفيذه بالفعل .

وكان السلطان فى حالة مالية سيئة ، ويجب أن نتذكر أنه كان قد تفاوض مع أحد كبار تجار الأسلحة وهو على موسى الذى عرض عليه مبلغاً ضخماً ورواتباً شهرياً فى مقابل الحصول على إمتياز جمارك عمان . إلا أنه أمكن تلافى ذلك عندما قدمت خزانة الهند ١٣,٠٠٠ ريال كإعانة سريعة للسلطان .

وقد اشتكى السلطان فى ديسمبر ١٩١٠ للممثل السياسى الماجور Trevor لحرق قاربين له فى نهر جالج وقد دافع الماجور عن ذلك ، وأرجعه إلى السلوك السيىء من البحارة ، كما أضاف أنه من المرغوب فيه الوصول إلى ترتيبات دائمة ومرضية مع السطان . وهناك سبب آخر شجع المضى فى هذا السبيل ، وهو تحول السلطان من اتجاهه المحايد بالنسبة للتجارة إلى التدخل الفعلى فى سيرها ، فقد بدا إلى حد ما أنه وقع فى أيدى كبار تجار الأسلحة ، وبصفة خاصة على موسى[١] .

وفى أبريل ١٩١١ ، أرسل السلطان أحد قواربه لنقل أسلحة من أحد موانىء عمان إلى ميناء آخر[٢] ، وفى ٥ ، ٦ ، ٧ أبريل أسرت السفينة الحربية Espiegle ثلاث قوارب فى أعلى الخليج وجنوبى صحار تحمل أسلحة وذخائر تصل فى مجموعها إلى ٢٠٠ بندقية و ٦٦,٨٠٠ طلقة[٣] . ولم تكن القوارب ترفع أية أعلام ، إلا أنها كانت تحمل تصاريح مرور موقعة من السلطان ، ويبدو أنه منح هذه التصاريح إلى على موسى دون توقيع ، وأن الأخير قد استوفى بياناتها بالنسبة لكمية الشحنة .

---

(١) L.C. Cox to Gov. of India, 28 April 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 27.

(٢) L.C. Cox to Gov. of India, 1st Sept. 1911.

(٣) Commander-in-Chief, East Indies to Gov. of India. Telegram, 12th April 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 27.

وقد غرقت القوارب الثلاثة نتيجة للطقس السيىء أثناء الجزر . وقداشتكى السلطان إلى كوكس على أساس أن الاستيلاء على القوارب قد تم فى المياه الاقليمية وعلى بعد نحو ثلاثة أميال من الساحل ، إلا أن كوكس قرر بأن القوارب لم تكن داخل المياه الإقليمية .

كما كان لرأى كوكس تأثير كبير بالنسبة لهذه الحادثة على الحكومة ، وذلك بالنسبة لسياستها فى المستقبل تجاه السلطان : هل تدعم الحصار وفى نفس الوقت تهمله ؟ أم هل يمكن بذل مجهود أخير للحصول على معاونة السلطان وانتزاعه من براثن التجار ؟ . . . كما تبين بعد ذلك تم اختيار الطريق الثانى ، ويمكن القول أن تلك الحادثة كانت البداية الفعلية — للسياسة الجديدة[١] .

وقد اقترح الماجور S.G. Knox — الذى خلف الماجور Trevor كممثل سياسى — لتحقيق هذه السياسة ، أن يصدر السلطان تصريحاً بمنع تصدير واستيراد الأسلحة ، وأنه يمكن إضافة مادة إلى المعاهدة البريطانية تحرم على الرعايا البريطانيين المتاجرة فى الأسلحة . . . « وإذا ما اتبعت الولايات المتحدة نفس الأسلوب ، فان فرنسا سوف تكون فى موقف انعزالى يمثل انغماساً فى تجارة مكروهة حرمتها الحكومة المحلية والدول الأخرى المتحضرة . ويمكن نصح السلطان حينذاك فان يقدم معاهدة مرنة فى موادها حتى أنها يمكنها أن تحدد على الأقل من استيراد البضائع القاتلة » .

وأضاف المقيم أنه لتسهيل العملية ، يمكن شراء مخازن التجار البريطانيين والوطنيين مع تعهدهم بعدم العمل فى تجارة الأسلحة فى عمان مرة أخرى ، وإذا ما قدمت نفس العروض للتجار الفرنسيين ، فإنهم من المحتمل أن يرفضوا العرض ، وهذا الرفض يعطى للسلطان الفرصة للتنصل من معاهدة ١٨٤٤[٢] .

---

(١) L.C. Cox to Gov. of India, 12th April 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 27.

(٢) Major Knox to L.C. Cox, 12 May 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, pp. 27-28.

إقامه مستودع عام للأسلحة فى مسقط :

وعلى أية حال فقد شرع فى وضع اقتراح الكولونيل كوكس موضع التنفيذ ، وكانت معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيبوتى الخاضع للفرنسيين ، ونتيجة لازدياد حركة مرور الأسلحة(١) اقترح كوكس إقامة مستودع للأسلحة Warehouse فى مسقط تخزن فيه كل الأسلحة والذخائر عند استيرادها ، ويحرس المستودع أشخاص موثوق فيهم تحت إشراف لجنة تتكون من ممثل للقيم والممثل السياسى فى مسقط أو موظف بريطانى منتدب لهذه العملية ، وكل التعليمات الصادرة من المستودع سواء للبيع المحلى أو التصدير يحكمها نظام كامل للتسويق والتسجيل وفى حالة التصدير بطريق البحر ، فانه يجب إعطاء تصريح للمرور باشراف اللجنة السابقة . وكان كوكس مستعداً — إذا كان ذلك ضرورياً — للتسليم بمطلب الاعتراف بالمساواة فى اللجنة بين فرنسا وبريطانيا وأن يسمح بممثل فرنسى .

وأضاف كوكس أنه يجب أن يحاط السلطان علما بأن نظام مستودع الأسلحة سوف يؤدى إلى إنقاص دخوله ، ومن ثم اقترح كوكس منحه ٥٠٠٠ ريال شهرياً كتعويض له ، وأنه إذا رفض ذلك فانه يمكن أن يعرض عليه مضاعفة الإعانة السنوية .

وبالنسبة لكمية الأسلحة التى فى حوزة التجار فى مسقط فى الوقت الراهن ، أو المعدة للتصدير فانها داخلة فى اختصاص السلطان كمسألة تمس الإدارة الداخلية ، ويمكن إجبار التجار على إيداع شحناتهم فى المستودع كى تباع تحت التحفظات الواردة فى الاقتراح . وإذا ما فشل هذا الاقتراح ، فإنه عند الضرورة يجب شراء الشحنات الموجودة فى الوقت الراهن بالسعر الأهلى أو بتقييم معقول .

وأخيراً اقترح المقيم أنه من المستحسن الحصول على تعهد من السلطان بعدم الدخول فى معاهدات جديدة مع أية قوى أجنبية دون الموافقة السابقة من الحكومة

---

(١) Poincarée à Cambon, 29.5.1912, (D.D. Doc. No. 5).

انظر د. جمال قاسم — المصدر السابق ص ٣٨٢ .

البريطانية[١] .

وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه المقترحات ، إلا أنها رأت أن مسألة تعهد السلطان بعدم الدخول فى معاهدات جديدة يجب إرجاؤها ، وأن السلطان إذا ما وافق على نظام مستودع الأسلحة ، فانه يجب عدم التنفيذ الفورى لتلافى إغضاب فرنسا ، بينما لا زالت هناك محاولات للتفاوض معها . وفى ٢٥ يوليو فوض كوكس للتفاهم مع السلطان[٢] طبقاً للمقترحات السابقة . وقد طلب كوكس منحه السلطة لتهديد السلطان إذا لم يستجب للمطالب البريطانية[٣] ، وقد تم بالفعل منحه السلطة المطلوبة ، وفى ١٩١١ بدأ كوكس فى تنفيذ العملية[٤] .

وقد أبدى السلطان رغبته فى المحافظة على العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية طالما ظل سلوكها نحوه ودياً ، كان مستعداً لإصدار تصريح بالمنع الكامل للتجارة على الرغم من المعاهدة الفرنسية ، إذا ماضمنت له الحكومة البريطانية نتائج ذلك ، أو أنه « يضع كل مصالحه فى أيدينا ، إذا أمكننا نحن والحكومة الفرنسية تسوية المسألة فيما بيننا » .

أما بالنسبة الاجراءات المقترحة لسير العمل ، فانه وعد بالمعاونة الكاملة إذا لم تتعارض مع معاهداته مع القوى الأخرى ، وإذا ما قدمت له المعاونة لمواجهة الحكومة الفرنسية عند الضرورة ، وكذلك إذا كانت الناحية المالية مجزية .

---

(١) Telegram from Viceroy, 10th July 1911, 1157/11.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 28.

(٢) F.O. to I.O., 16th August 1911, 4041/11.

انظر : I.O.L., B. 196.

(٣) Telegram from Viceroy, 18 Oct. 1911, 1712/11.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 29.

(٤) Telegram from Secretary of State, 31 Oct. 1911, 4495/11.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 29.

ولم يوافق السلطان على حجم التعويض الذى عرضه كوكس وطالب بمبلغ مجموع قدره ٨٠,٠٠٠ ريال ، وقد اعتبر كوكس أن هذا المطلب معقول ، وأنه يجب عدم رفضه تماماً[١] .

وقد أبدت حكومة الهند قلقها من أن يقوم السلطان بالاتصال بفرنسا مباشرة وكان الاتجاه الذى رأته حكومة الهند هو إقناع السلطان بأن إقامة مستودع هو « تفصيل لترتيبات داخلية » ، وهى من حقوقه تماماً بصفته حاكما مستقلا ، وأنه يجب عدم استشارة فرنسا بالنسبة لذلك . أما بالنسبة لمسألة التعويض ، فقد طلبت حكومة الهند إنقاص المبلغ الذى طلبه السلطان[٢] .

وقد وافقت وزارة الدولة على هذه المقترحات ، وأضافت « أنه من المفهوم أن ترتيباً جديداً قدمه سلطان مسقط بالنسبة لتصدير الأسلحة والذخائر ، وأنه من المعتقد أنه يمكنه إيقاف التجارة غير المشروعة مع تلك الدول التى منعت استيراد الأسلحة[٣] كما رأى وزير الدولة أنه من الضرورى لانتظام العمل فى المستودع أن يعار ضباط جمارك للسلطان . وقد أجاب كوكس على ذلك بأنه ناقش السلطان بالفعل بالنسبة لمسألة الضباط المشرفين على العمل ، وأن السلطان بينما أوضح ضرورة إشراف الحكومة البريطانية على العمل ، « فإنه مما يتنافى مع الكرامة جعل موظف بريطانى مشرفاً على مستودع الأسلحة فى مسقط » . ورأى كوكس أن منحة مالية سريعة قد تجعل السلطان أكثر تجاوباً بالنسبة لهذه النقطة[٤] . إلا أنه بالنسبة

---

(١) I.C. Cox to Gov. of India, 14th Nov. 1911, 1968/11.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 29.

(٢) Telegram from Viceroy, 28th Dec. 1911.

انظر : I.O.L., B. 196, pp. 29-30.

(٣) Telegram from Secretary of State, 1st January 1912.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 30.

(٤) Telegram from Viceroy, 19th January 1912.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 30.

لتعيين موظف بريطانى مسئول عن مستودع الأسلحة ، فرغم الأهمية لذلك[١] ، فان حكومة الهند رأت أن السلطان لن يوافق على هذا التعيين . وعلى أية حال فاذا لم يتم ذلك ، فانه يمكن وضع ترتيب آخر كأن يعين السلطان موظفاً من طرفه تحت الإشراف المشترك من الممثل السياسى وممثل كبير من طرفه كما اقترح كوكس[٢] .

وقد رأت حكومة الهند أيضاً — لتشجيع السلطان للموافقة على هذه الترتيبات منحه ٣١,٥٠٠ ريال بالإضافة إلى المبالغ المقترحة كتعويض له عن الإستيلاء على بعض القوارب التابعة له فى أبريل ١٩١١ ، على أن يكون هذا العرض مشروطاً بموافقة السلطان على المشروع الذى قدمته الحكومة البريطانية كترتيب يتلاءم مع مصالحها .

وفى ٧ فبراير وافق السلطان على هذه الشروط ، وفى نفس اليوم تمت الموافقة على منح السلطان قرض قيمته ١٠,٠٠٠ ريال ألح فى طلبها وتعهد باعادتها على دفعات : ١٠٠٠ ريال كل شهر من إعانته .

وفى أول مارس وصل كوكس إلى مسقط ، وبدأ المباحثات مع السلطان ، وقد رفض السلطان تماماً مبدأ وجود موظف بريطانى للاشراف على مستودع الأسلحة وحتى لوقت محدود ، إلا أنه اقترح كحل آخر أن يقوم بمساعدة الكولونيل كوكس باختيار رجل موثوق فيه من رعاياه ، وإذا كان ذلك متعذراً ، فانه مستعد للموافقة على رجل من الهند تؤهله كفايته لذلك العمل ، وأضاف السلطان أنه سوف يطلب موافقة حكومة الهند على هذا الرجل قبل توقيع عقد العمل معه . وقد أوصى كوكس بالموافقة على هذه الترتيبات من ناحية المبدأ ، مع إيضاح أنه لن يدفع أى تعويض أو أية زيادة فى الإعانة إلا بعد الإنتهاء من كل الترتيبات . وقد أبلغ

---

(١) Telegram from Secretary of State, 22nd January 1912.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 30.

(٢) Telegram from Viceroy, 29 January 1912.

انظر : I.O.L., B. 196, p. 30.

السلطان بأن استمرار دفع الإعانة له لن يتوقف على التزامه بارتباطاته ، وأن الموظف الذى سيتم اختياره كمشرف على مستودع الأسلحة سيكون قابلا للطرد للطرد من منصبه إذا ما نقض الترتيبات المتفق عليها(١) .

وكان سلوك السلطان ودياً تماماً تجاه البريطانيين أثناء هذه المباحثات ، إلا أنه أبدى رغبته مرة أخرى فى منع التجارة فى الأسلحة نهائياً فى غضون ثلاثة أشهر ، لأنه خاف من المشكلات التى قد يثيرها التجار الاجانب ومعارضتهم لنظام مستودع الأسلحة ، وأن شكاياتهم قد تثير حكوماتهم ضده . وإن كانت الوثائق الفرنسية تؤكد أن كوكس ألح على السلطان ليقوم بإلغاء معاهدة ١٨٤٤ مع فرنسا(٢) .

وفى ٢٣ مايو ١٩١٢ ، تم الإنتهاء من وضع المسودة النهائية لمشروع مستودع الأسلحة . ونص المشروع على أنه « لما كانت هناك كميات هائلة من الأسلحة والذخائر مخزنة فى الوقت الحاضر دون تحفظ سليم وفى أبنية خاصة متفرقة فى مدينتنا مسقط ، وهى بهذه الطريقة معرضة لأخطار السرقة والحريق ، فنحن السيد فيصل ابن تركى سلطان مسقط وعمان متأثراً بالأسباب السابقة ، وللمحافظة على عاصمتنا ، قد وافقنا على علاج هذه المشكلة ببناء مستودع عام للأسلحة ، وذلك للتحفظ على الأسلحة والذخائر تحت احتياطات آمنة » .

وأوضح المشروع أنه يمكن البدء فى العمل بنظام المستودع فى أول سبتمبر التالى ، ونص المشروع على أنه يمكن أن تكون إجراءات العمل فى هذا المستودع كالآتى :

١ — فى أول سبتمبر التالى ، فإن كل الأسلحة والذخائر الواردة إلى داخل الأراضى التابعة لى سوف تنقل مباشرة من السفن إلى إدارة المستودع التى سيعين عليها مراقب .

---

(١) Telegram from Secretary of State 768/12, 5 March 1912.
انظر : I.O.L., B. 196, p. 31.

(٢) Poincarée à Cambon, 29.5.1912, (D.D.F. Doc. No. 5).
انظر : د . جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٣٨٢ .

٢ — سوف يطلب من كل تجار الأسلحة فى الأراضى التابعة لى إيداع الأسلحة الباقية معهم فى أول سبتمبر فى ذلك المستودع ، وأى تاجر لا ينفذ ذلك سوف يتعرض — إلى جانب عقوبات أخرى — إلى مصادر شحناته من الأسلحة والواردة باسمه مستقبلا ، إلا إذا نفذ الترتيبات السابقة تماماً .

٣ — لا يسمح بإخراج أية أسلحة من المستودع إلا بعد دفع الضرائب كاملة إلى مراقب المستودع بالطريقة المعتادة .

٤ — تنظم عملية سحب الأسلحة من المستودع ، على أن يكون ذلك بموجب تصاريح خاصة عن طريق مراقب المستودع وتوقيع منى .

٥ — هذه التصاريح لا تسلم للتجار ، ولكن لتؤكد للمشترين أو لممثليهم نوع الأسلحة وكميتها ومصدرها والذخائر ، وأنها يمكن سحبها من المستودع دون اعتراض.

٦ — كل الأسلحة التى تخرج من المستودع يجب أن توضع عليها علامة المستودع والرقم المسلسل .

وفى نفس الوقت أشار الممثل السياسى إلى أن السلطان عند إصداره القانون الذى يحوى النقاط السابقة ، وإبلاغه هذا القانون لقناصل الدول الأجنبية ، فإنه يود إعطاءه تأكيداً مكتوباً بالنسبة للنقاط الأربع التالية :

١ — تتعهد الحكومة البريطانية بتقديم كافة المعونات الضرورية له ليواجه أى احتجاجات قد تثيرها ضده فرنسا أو أية قوى أخرى .

٢ — أنه يجب أن يكون مفهوماً أن هذه الترتيبات لا تعطى للحكومة البريطانية أو للمسئولين البريطانيين أية حقوق فى أراضيه أكثر مما كان متبعاً قبل ذلك .

٣ — أن البريطانيين بتفاهمهم الودى معه ، قد توصلوا إلى ترتيبات ملائمة بالنسبة لمعاونة حكمه ورعيته .

٤ — إن البريطانيين قد وعدوا بتعويضه بمجرد التصديق على الشروط المتفق عليها .

وقد تمت الموافقة على شروط السلطان فى أول يونيو[١] ، وفى ٤ يونيو نشر السلطان هذا القانون ، كما نشر هذا القانون أيضاً فى الصحف البريطانية «والهندية»[٢].

مسألة تعويضات تجار الأسلحة فى مسقط :

على أثر صدور هذا القانون ، أعلن القنصل الفرنسى أنه يتعارض مع معاهدة ١٨٤٤ ورفض الاعتراف بانطباقه على الرعايا الفرنسيين . كما قدم تجار الأسلحة الفرنسيون شكوى جماعية لوزير الخارجية الفرنسى الذى انحصرت إجابته فى إصدار التعليمات للقنصل الفرنسى بإبلاغ السلطان بأن فرنسا لا يمكنها الموافقة على التنظيمات الأخيرة إلا بعد تعويض التجار الفرنسيين[٣]. ويمكن القول بأن استيراد الأسلحة إلى مسقط أثناء أبريل ومايو ويونيو ١٩١٢ قد وصل إلى درجة غير عادية .

وقد أبلغ القنصل الفرنسى السلطان بهذه النقاط ، وطبقاً للتعليمات المعطاة له ، كان عليه — إذا ما وافق السلطان على تعويض الرعايا الفرنسيين — أن يبلغه أن الحكومة الفرنسية سوف توافق على التنظيمات الأخيرة رغم تعارضها مع المعاهدة[٤].

وهكذا بزغت مسألة حساسة ، وبدا — من وجهة النظر البريطانية — أنه من المرغوب فيه تلافى دفع تعويضات للتجار الفرنسيين بأى شكل . إلا أنه كان هناك اتجاه للمقاومة من جانب التجار الفرنسيين يعاونهم فى ذلك القنصل والحكومة

---

(١) Secretary of State. Telegram 1st June 1912.

انظر : B. 196, p. 32.

(٢) Viceroy. Telegram, 7th June 1912.

انظر B. 196, p. 32.

(٣) Viceroy. Telegram, 25 July 1912, 2907/12.

انظر : B. 196, p. 33.

(٤) Viceroy. Telegram, 8th August 1912.

انظر : B. 196, p. 33.

الفرنسية ، وكان لا بد من استخدام القوة لتنفيذ الترتيبات الجديدة فى أول سبتمبر وهو التاريخ المحدد لتنفيذ القانون ، ومن وجهة النظر البريطانية ، فإن أى تأجيل لهذا التاريخ قد يشير إلى الضعف ويدمر المكانة البريطانية فى مسقط وفى الخليج بصفة عامة . إلا أنه أيضا بدون الوفاق مع القنصل الفرنسى وحكومته فإن تنفيذ القانون فى الموعد المحدد سوف يؤدى حتما إلى الاحتكاك مع التجار الفرنسيين ، مما قد يؤدى إلى أسوأ النتائج .

وقد يطلب السلطان تفويض بريطانيا للتعامل مع فرنسا ، إلا أن هذا الطلب غير مرغوب فيه — من وجهة النظر البريطانية — وبدا أنه من الأفضل إبلاغ الحكومة الفرنسية أنه لن تدفع تعويضات للشركات البريطانية رغم مصالحها الضخمة « منذ تنظيم مستودع الأسلحة والذخائر ، وليس هناك اعتراض على التجارة المشروعة » ، وأنه على الرعايا الفرنسيين أن يقاسوا من الخسائر لأن تجارتهم هى مع أقطار ممنوع فيها استيراد الأسلحة والذخائر(١) .

وقد اقترحت حكومة الهند أن تتضمن إجابة السلطان على القنصل الفرنسى « أن حقه الشرعى الذى لا جدال فيه فى السيادة يمنحه الأحقية فى الإشراف على تجارة الأسلحة دون منعها فى ممتلكاته ، ومما يحتم عليه ذلك علاقاته بالدول المجاورة . . والتى تعد استيراد الاسلحة إليها أمراً ممنوعاً . . . ولذا فإنه يبدو من غير المعقول أن يتوقع منه تعويض التجار الذين قد يلاقون بعض الخسائر » . كما صدرت التعليمات إلى السفير البريطانى فى باريس بأن يقدم تفسيرات لها نفس هذا المعنى(٢) .

وفى غضون ذلك الوقت تعجل السلطان الحوادث ، ففى ١٦ أغسطس أبلغ

---

(١) Viceroy. Telegram, 3168/12, 14th August 1912.

انظر : B. 196, pp. 33-34.

(٢) Secretary of State, 20th August 1912.

انظر : B. 196, p. 36.

التجار الفرنسيين أنه إذا جاء سبتمبر ولم تمتثلوا للقانون فإنى سأراقب مخازنكم وأحبس كل زبائنكم ، وليست لدى الرغبة فى إثقال نفسى والرعايا البريطانيين بالأعباء من أجل مكاسب فرنسية . وقد تم تحذير السلطان بعدم إظهار أهدافه هكذا قبل اللحظة الملائمة(١) .

وبالنسبة لما سيحدث فى أول سبتمبر ، فقد تقرر أن الشحنات المستقبلة سوف تودع فى المستودع مباشرة(٢) ، كما تقرر عدم السماح بأى فترة بعد هذه المهلة . أما بالنسبة لكميات الأسلحة الموجودة فى الوقت الراهن ، فقد أوصى السلطان بوجوب وضع حراسة حول المخازن التابعة للتجار غير الممثلين ، وأن يرفض تماماً السماح بنقل أية أسلحة سوى الى المستودع . وتم إعطاء السلطان وعداً بالمعاونة البريطانية فى كل الأمور السابقة ، خاصة وأن المصادر طبقاً للبند الثانى يجب أن تتم بالقوة .

وقد أظهرت الحكومة الفرنسية وجهة نظرها فى مذكرة إلى السير فرنسيس بارتى السفير البريطانى فى باريس ، وكان الموقف الذى ارتكنت عليه هو أنه بمقتضى معاهدة ١٨٤٤ ، فان تجارة الأسلحة يجب أن تظل حرة تماماً فى مسقط ، وأن للرعايا الفرنسيين مطلق الحرية فى بيع وشراء الأسلحة من يريدون ، وأن لهم الحق فى التمسك بالحقوق التى خولتها لهم المعاهدة ، والمطالبة بالتعويض نتيجة لأية أضرار تصيبهم نتيجة للقانون الأخير ، وقد تصيب التجار الفرنسيين والصناعة الفرنسية ، وأكثر من ذلك فان التصريح الانجليزى الفرنسى يعطيهم الحق فى المتاجرة مباشرة مع السلطان ، إلا أنهم محافظة منهم على الصداقة مع بريطانيا مستعدون للتنازل عن هذا الحق ، ومستعدون لمناقشة أى اقتراح تقدمه بريطانيا بالنسبة للتعويضات(٣) .

---

(١) Jounard à Cambon, Doc. No. 36, 18.2.1913 (D.D.F.).

(٢) Cambon à Poincrée, Doc. No. 34, 20.12.1912 (D.D.F.).

(٣) انظر : B. 196, p. 40.

Telegram from Viceroy, 27th Dec. 1912.

انظر : I.O.L., Pol. Dep., B. 182.

وقدم القنصل الفرنسى — طبقاً لتعليمات من باريس — طلباً إلى السلطان بالتعويضات ، وكذلك الاعتراضات السابقة بالنسبة لمعارضة القانون لمعاهدة ١٨٤٤ وقد أجاب السلطان على ذلك بأنه قد نقل مسئولية التعويضات إلى الحكومة البريطانية ، وقد وافق الماجور Knox على ذلك(١) .

وفى الثامن من سبتمبر ، حدثت حادثة هامة ، فقد طلب ممثل الشركة الفرنسية Louis Dieu تسليمه ٣٣ صندوقاً من الذخيرة ، وكان معه إيصالا بالإيداع ، إلا أن المسئول فى الجمارك رفض تسليمه الصناديق ، وقد كتب القنصل الفرنسى إلى السلطان معترضاً على ذلك ، ومطالباً بتسليم صناديق الذخيرة بعد دفع الضرائب العادية طبقاً للمعاهدة التى ارتبط بها سموه وأسلافه منذ ٦٨ سنة ، والتى لا تمنع علاقاته من القوى الأخرى ولا تمس استقلال عمان . وكانت النصيحة البريطانية للسلطان هى أن يرفض تسليم الشحنة ، وأن يظهر تمسكه بقانون مستودع الأسلحة ، وأن يشير إلى أن الذى يهدد علاقاته بالقوى الأخرى واستقلاله هو الطريقة غير العادية التى يتوقع معها أن يوافق على التجارة فى بضائع خطرة ، والتى تنظم بيعها بمهارة فرنسا وبقية الدول المتحضرة(٢) .

وعندئذ أجاب القنصل الفرنسى بأن التجار الفرنسيين لن يمتثلوا لقانون مستودع الأسلحة ، وأن مسألة التعويضات يجب بحثها .

ورغم أن السلطان رفض وضع حرس حول المخازن الفرنسية ، فقد منع بيع الأسلحة منذ ذلك الحين(٣) .

والواقع أن الشركات الفرنسية التى كانت تعمل فى تجارة الأسلحة فى مسقط

---

(١) Viceroy, 3448/12, 3rd Sept. 1912.

انظر : B. 196, p. 35.

(٢) Viceroy, 3433/12, 8th Sept. 1912.

انظر : B. 196, p. 35.

(٣) Viceroy, 10th Sept. 1912.

كانت تضغط على الحكومة الفرنسية ضغطاً شديداً لكى تستمر فى ممارسة نشاطها[١]. وكانت معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيبوتى على البحر الأحمر والخاضع للفرنسيين[٢] ، ولا شك أن تأسيس مستودع الأسلحة فى سبتمبر ١٩١٢ أدى إلى انكماش حركة التجارة فى الأسلحة إلى حد كبير ، إلا أن ذلك كان سبباً فى إثارة التجار الفرنسيين والشركات الفرنسية ، وتسجل الوثائق الفرنسية الاحتجاجات المتوالية من شركة الأسلحة والصيد فى باريس لدى وزير الخارجية الفرنسية — قبل إقامة مستودع الأسلحة — حتى يتدخل لحماية حرية التجارة[٣] .

ولا شك أن الحكومة الفرنسية قد أصابها قلق واضح بالنسبة لتطور الأمور ، وقد أشارت إلى أن حقوقها طبقاً للمعاهدة قد انتهكها السلطان ، وأنه إذا لم يعد الوضع الراهن Status Que فوراً فإنها مضطرة إلى إرسال طراد إلى مسقط ، وأنها ترغب فى وضع تنظيمات على أساس التعويضات ، وحتى يمكن الوصول إلى هذه الترتيبات فانه يجب إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل صدور قانون مستودع الأسلحة[٤] .

وقد صدرت التعليمات للسفير البريطانى فى باريس بالإجابة على المطالب الفرنسية بأن الحكومة البريطانية قد عزمت تماماً على معاونة السلطان فى التمسك بقانون مستودع الأسلحة لأنه لا يمس الحقوق الفرنسية طبقاً للمعاهدة ، ولكنه فقط ينظم تجارة خطيرة ، وهو حق تتمتع به كل حكومة ، كما أعربت الحكومة البريطانية

---

(١) Philip Graves, The Life of Sir Percy Cox, p. 142.

(٢) Poincrée à Combon, 29.5.1912.
(D.D.F., Doc. No. 5).
انظر : د . جمال قاسم المصدر السابق ص ٣٨٢ .

(٣) D.D.F., Affaires de Mascate des Armées 1912-1914. Doc. No. 6, Yee à Poincrée, 29.5.1912.

(٤) Secretary of State's Telegram 3540/12, 12 Sept. 1912.
انظر : B. 196, p. 35.

عن ثقتها فى أنه لن تقع حوادث يكون لها تأثيرات خطيرة على العلاقات بين الدولتين[١] .

الأزمة الدبلوماسية بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية :

لقد تمسكت الحكومة البريطانية بأن أية مفاوضات مع فرنسا ستكون على أساس الموقف الراهن المرتكز على قانون مستودع الأسلحة الذى أصدره السلطان، كما أنها رأت تحويل مسألة تعويضات التجار للتحكيم . وفى ١٨ سبتمبر ١٩١٢ قام السير فرنسيس بارتى Bertie السفير البريطانى فى باريس بمناقشة ذلك الموضوع مع المسيو بوانكاريه وزير الخارجية الفرنسية . وقد أصر بارتى على ضرورة تحويل مشكلة التعويضات إلى التحكيم ، وفى انتظار ذلك فإنه يجب تجميع كل الأسلحة فى مستودع مسقط للأسلحة ، إلا أن بوانكاريه عارض فكرة التحكيم وذكر أنه من غير المقبول اللجوء إلى ذلك الحل لأن المسألة فى الواقع تتعلق بمعاهدة معقودة بين الحكومة الفرنسية وإمام مسقط ، ولم تكن الحكومة البريطانية طرفا فيها[٢] .

وحتى يمكن تلافى أية معوقات فى سبيل الوصول إلى تسوية سلمية مع فرنسا ، رأت الحكومة البريطانية أنه من الممكن تأجيل تنفيذ قانون مستودع الأسلحة فى مسقط إلى أن يتم تحكيم سريع بشرط أن يتعهد الفرنسيون بالتوقف عن استيراد الأسلحة فى مسقط فى غضون تلك الفترة ، وأن لا يصدروا من مسقط أية أسلحة تكون هناك بالفعل ، والسماح للسلطان بمصادرة أية أسلحة تتعارض مع ما سبق ولكن على أن تسلم لفرنسا ، وتبين أن هذه المقترحات سوف تثبط من عزيمة

---

(١) Secretary of State, 14th Oct. 1912.

انظر : B. 196, p. 35.

(٢) Cambon à Poincrée, Doc. No. 26, 22.9.1912, (D.D.F.)

انظر : د . جمال قاسم ص ٣٨٤ .

السلطان إلى درجة كبيرة لما ستحققه من مكاسب للمصالح الفرنسية[١] .

ورأت حكومة الهند أنه إذا كانت هناك ضرورة لمنح امتياز مؤقت ، فإن أقصى ما يمكن عمله هو أنه يمكن منع السلطان من مصادرة الأسلحة الفرنسية إلى أن يتم التحكيم ، وإن كانت حكومة الهند توافق على مضض على هذا الاقتراح ، لأنها تعتقد أن يكون هناك تنفيذ تعسفي لقانون مستودع الأسلحة يصل إلى درجة المصادرة[٢] .

وفي ١٣ نوفمبر أوضح السير بارتي — طبقاً للتعليمات الصادرة إليه من حكومته — لوزير الخارجية الفرنسي أنه منذ صدور قانون مستودع الأسلحة لم تتم أية مصادرات للأسلحة ، وأنه لن تتم أية مصادرات إلى أن يتم التحكيم السريع . إلا أن الحكومة الفرنسية رأت أنه إلى أن يتم الوصول إلى التحكيم بأسلوب سليم ، فإن الأوضاع يجب أن تعود إلى ما كانت عليه قبل صدور قانون مستودع الأسلحة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة الفرنسية لا تستطيع الالتزام بالتحكيم دون النظر إلى الاعتبارات الأخرى[٣] .

وكانت فرنسا قد هددت في سبتمبر بأنه إذا لم تعاد الأوضاع السابقة قبل صدور قانون مستودع الأسلحة فإنها سوف ترسل طراداً إلى مسقط لحماية حقوق رعاياها ، ولقد رأت الحكومة البريطانية أنه من الضروري تدعيم قوتها البحرية في مسقط لمواجهة أية حوادث[٤] . وقد أبرق الأدميرال Bethell في ١٧ سبتمبر أن هناك أربع

---

(١) Secretary of State's Telegram, 31 Oct. 1912, 4200/12.

انظر : B. 196, p. 36.

(٢) Viceroy, 11th Nov. 1912.

انظر : B. 196, p. 36.

(٣) Telegram from Secretary of State, 15 Nov. 1912.

انظر : B. 196, p. 37.

(٤) Secretary of State, 12th Sept. 1912.

انظر : B. 196, p. 38.

سفن حربية مرابطة فى الخليج فى الوقت الحالى ، وأنه فى ٣٠ سبتمبر سيكون هو نفسه فى مسقط بسفينته الحربية ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن كل أسطول الهند — إذا مادعت الضرورة يمكنه أن يتمركز فى مسقط قبل وصول السفينة الفرنسية(١) .

ورأت الحكومة البريطانية أنه من الأصوب أن تربط السفن الحربية الأربعة فى مسقط فى وقت واحد ، وقد تم تنفيذ ذلك فى ٢٥ سبتمبر . وفى ٣٠ سبتمبر وصل القائد العام هناك أيضاً على السفينة High Flyer ومعه السفن الحربية Sphinx, Espiegle Pesseus, Pelorus, (٢) .

وقامت المخابرات الحربية البريطانية برصد تحركات الطراد الفرنسى Montcalm الذى قررت الحكومة الفرنسية إرساله إلى مسقط . كما اتخذت كل الاحتياطات لاستقباله بالقوة المناسبة فى مسقط إذا ماوصل إليها . إلا أنه من وجهة النظر الأخرى فإن هذا التركيز للقوة البحرية البريطانية فى مسقط — على الرغم من مزاياه السياسية — فإنه شل من حركة ضبط الأمن — من وجهة النظر البريطانية — فى الخليج . وقد جاءت المعلومات بالفعل فى نهاية أكتوبر وأوائل نوفمبر بأن جماعات تهريب الأسلحة عندما علمت بأن السفن الحربية البريطانية قد تمركزت فى مسقط ، وأن قدرتها على حراسة الخليج قد توقفت مؤقتاً ، فإن جماعات التهريب هذه انتهزت الفرصة فوراً وأمعنت فى تهريب الأسلحة ، مما فتح مجالا واسعاً لترويج التجارة فى الأسلحة الفرنسية المصدرة . وقد أشار السير كوكس إلى أنه من الضرورى تخفيف هذا التمركز الشديد للسفن البريطانية فى مسقط وذلك لمواجهة ذلك الانتشار الواسع فى تهريب الأسلحة(٣) .

---

(١) Telegram from Viceroy, 20th Sept. 1912.

انظر : B. 196, p. 38.

(٢) Secretary of State, 22nd Sept. 1912, 3654/12.

انظر : B. 196, p. 38.

(٣) I.O.L., Pol. Dep. Secret. Memo., B 196, pp. 38-39.
I.O., 15 Feb. 1911.

وفى ١٣ ديسمبر علم أن الطراد الفرنسى Montcalm لن يصل إلى مسقط ، ومن ثم أرسلت التعليمات لتخفيف الأسطول المرابط فى مسقط .

وعندما بدا أن هناك بعض الأمل فى الوصول إلى بعض الترتيبات مع الحكومة الفرنسية ، وأن هذه الترتيبات قد تؤدى إلى الحظر التام لتصدير واستيراد الأسلحة من وإلى مسقط ، فإنه كان من المسلم به تعويض التجار[١] . ولاشك أن قانون مستودع الأسلحة هو من الناحية الرسمية إجراء داخلى فى مسقط ، وهو بهذا الشكل إجراء من قبل السلطان ، وأى تعويض لتجار الأسلحة عن خسائرهم الناتجة عن تنفيذ هذا القانون ينبغى أن يكون من قبل السلطان ، إلا أنه كان من المستحيل على السلطان — لضيق ذات يده — دفع هـذه التعويضات . وكان من المرغوب فيه — من وجهة النظر البريطانية — تحاشى مبدأ تعويض التجار إذا كان ذلك ميسوراً لأن تـكاليف التعويضات سوف تـكون فعلا على نفقة الحـكومة البريطانية ، وعلى نفقة السلطان من الناحية الرسمية[٢] .

ومنذ صدور قانون مستودع الأسلحة ، أصر القنصل الفرنسى على ضرورة تعويض التجار الفرنسيين ، وفى الحقيقة كانت تصله تعليمات بأن فرنسا سوف تسحب معارضتها للقانون المذكور إذا ما سمح بمبدأ التعويض[٣] .

وقد رأت حكومة الهند أن شراء كميات الأسلحة الموجودة فى مسقط هو الشكل الوحيد المقبول للتعويض ، وكانت الشركات الفرنسية وحدها هى التى يمكن وضعها فى الاعتبار ، وأهمها شركة Goguyer et cit, Louis Dieu هذا بالإضافة إلى شركتين أمريكيتين يمكن اعتبارهما تحت الحماية الفرنسية .

وقد بحث السير كوكس هذه المسألة ؛ وقدر أنه كانت توجد فى مسقط فى

---

(١) I.O.L. Pol. Dep., B. 182, Arms Traffic at Muscat, B. 196, p. 38.

(٢) Telegram from Viceroy, 1st Dec. 1912, 4619/12.

(٣) I.O.L. Pol. Dep., B. 182.

١٤ ديسمبر ١٢,٠٠٠ بندقية و ٢,٠٠٠,٠٠٠ طلقة ، وهذه الأسلحة والذخائر هى حجم التعويض المطلوب . وعلى أساس التقييم المتخذ فى مارس ١٩١١ فإن ثمن البندقية هو ٦٠ ريالا ، وكذلك ٦٠ ريالا لكل ألف طلقة ، وبذا فإن مجموع التعويض سوف يصل إلى ٨٤٠,٠٠٠ ريال ، وكان من رأى كوكس أن هذا التعويض ينطبق فقط على الأسلحة الموجودة بالفعل فى مسقط ، وأن أية أسلحة أخرى خارج مسقط فينبغى بالضرورة أن تستثنى من هذا التعويض .

كما أضاف كوكس أنه إذا « ما وافقنا على شراء شحنات الأسلحة الفرنسية التى لم ترسل إلى المستودع تحدياً للقانون ، فإنه من الأصوب أيضاً شراء شحنات الأسلحة الخاصة بالتجار غير الفرنسيين ، طالما أنها قد أودعت فى المستودع طواعية وإذعاناً للقانون » . وقد وافقت حكومة الهند على هذه المقترحات ، ولكنها أعربت عن اعتقادها بوجوب اشتراك حكومتى لندن والهند فى دفع قيمة التعويض مناصفة[١] .

وفى ٢٠ ديسمبر إقترح السيد إدوارد جراى الحلول الآتية بقصد تسوية ذلك الموضوع بطريقة ودية :

أولا : تقبل الحكومة البريطانية أن تتنازل عن حقوقها فى المساواة التامة بالنسبة لمعاملة البضائع الإنجليزية والفرنسية التى تمر فى موانىء الجزائر ومراكش طبقاً للمادة الرابعة من الإتفاق الودى لسنة ١٩٠٤ .

ثانياً : تعترف الحكومة الفرنسية من جانبها بشرعية قانون السلطان (قانون مستودع الأسلحة) وتتعهد بالامتناع عن وضع العراقيل فى سبيل تنفيذه .

ثالثاً : تتعهد الحكومة الفرنسية بألا تنشر لمدة خمسة عشر عاماً تسوية ١٨٩٧ الخاصة بواردات بريطانيا من القطن فى تونس والتى تنص على أن الحد الأقصى للضريبة الجمركية على هذه الواردات لا يتجاوز ٥٪[٢] .

---

(١) Telegram from Viceroy, 27th Dec. 1912, B. 196, p. 40.

(٢) Cambon à Poincrée, Doc. No. 34, 20/12/1912 (D.D.F.).

انظر د . جمال قاسم المصدر السابق ص ٣٨٤ .

على أن الحكومة الفرنسية عارضت هذه المقترحات وذكرت أنها تجرها إلى التنازل عن حق مقرر لها مقابل الحصول على امتيازين ، ولكنه فى الحقيقة امتياز واحد ، وأن الفائدة الأخيرة ستعود فى النهاية على بريطانيا ، إذ أن التنازل عن المساواة التامة فى موانىء الجزائر ومراكش لابد أن ينطبق أيضاً على موانىء مصر . وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية ستفقد تجارة رابحة فى مسقط ، ولذلك فإنها تقترح العودة إلى فكرة التحكيم ، ولابد فى هذه الحالة من إعطاء تعويض مناسب(١).

والواقع أنه لم يتقرر حل نهائى لتلك المشكلة وإن كان من المعروف أن قيام الحرب العالمية الأولى قد أعطى للحكومة البريطانية الفرصة لتقوية نفوذها فى منطقة الخليج العربى وأن تتخلص من جميع منافسيها بطريقة فعالة .

---

(١) Jounard à Cambon Doc. No. 36, 18/2/1913 (D.D.F.)
انظر د . جمال قاسم ص ٣٨٥ .

مصادر البحث

أولا ـ وثائق غير منشورة :

India Office Library Political and Secret Library Political Department :

— B. 14
Memorandum Zanzibar Agency and Consulate Expenses (1878).

— B. 119
Memorandum by Sir Lee-Warner on the lease to France of a Coaling Station in Muscat (1900).

— B. 129
Memorandum Muscat (1901).

— B. 134
Memorandum Grant of French Flags to Muscat Dhows (1900).

— B. 135
Memo. on the use of the French Flag by Subjects of the Sultan of Muscat (1900).

— B. 151
Memo. British Interests on the coast of Arabia, Koweit, Bahrein and Katar (1905).

— B. 182
Arms Traffic at Muscat (1911).

— B. 196
Secret Memo. Arms Traffic in the Persian Gulf (1913).

ثانياً ـ وثائق منشورة :

— Aitchison C.u.
A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries, vol. XI, Calcutta 1892.

— British Admirality
A Handbook of Arabia, vol. I General.

ثالثاً ـ مراجع فارسية :

— همدانی (عبد الله رازی)
أزمنة باستانی تارسال ١٣١٦ شمس هجری (بك نقشة) إيران قديم
٩٤ كرواور — ظهران ١٣١٧ هـ — ش .

رابعاً ـ مراجع أوربية :

ذكرت المراجع العربية القليلة فى حينها

— Berreby (J.J.)
Le Golfe Persique (Mer de Légende — Réservoir de Pétrole), Paris, 1959.

— Coke (Richard)
The Heart of the Middle East, London, 1925.

— Graves (Philip)
The Life of Sir Percy Cox, London, 1951.

— Harrison (Paul)
The Arab at Home, New York, 1924.

— Philby (J.B.)
Arabia, London, 1950.

— Whigham (N.J.)
The Persian Problem, London, 1903.